



تقرير دولة الكويت الدوري الثاني
المقدم إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان
وفقاً للمادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان
مارس 2025
إدارة شؤون حقوق الإنسان – وزارة الخارجية



• المقدمة:

1. تتقدم دولة الكويت برفع تقريرها الوطني الدوري الثاني إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وفقاً بأحكام الفقرة (1) من المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وذلك لإبراز التدابير التي اتخذتها دولة الكويت لإنفاذ أحكام الميثاق، ويستعرض الملاحظات والتوصيات الصادرة عن اللجنة بعد مناقشة التقرير الدوري الأول لدولة الكويت.
2. يُعد هذا التقرير استكمالاً للجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على كافة الأصعدة. كما يعكس التزام دولة الكويت بالملاحظات والتوصيات الختامية التي اعتمدها لجنة الميثاق في 29 ديسمبر 2021.
3. إيماناً من دولة الكويت بأهمية دور جامعة الدول العربية والهيئات التابعة لها، ولا سيما اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، قدّمت دولة الكويت تقريرها الأولي خلال اجتماع اللجنة في دورتها الثامنة العاشر المنعقدة في 27 - 28 ديسمبر 2021، بموجب أحكام المادة (48) من الميثاق، ووفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن شكل ومحتوى التقارير المقدمة إلى اللجنة. وفي إطار حرص دولة الكويت على التعاون مع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، يتضمن هذا التقرير ردوداً مستفيضة على كافة التوصيات الصادرة عن اللجنة.



• منهجية إعداد التقرير:

4. أُعد التقرير من قبل "اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد تقارير ومتابعة التوصية ذات الصلة بحقوق الإنسان" برئاسة وزارة الخارجية، وعضوية كل من: وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة العدل، وزارة التربية، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، والهيئة العامة للقوى العاملة، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة والجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية. بالإضافة إلى مشاركة النيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء.

5. كما حرصت اللجنة على إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين في إعداد هذا التقرير، إذ عقدت عدة اجتماعات لمناقشة المسائل الحيوية مع كلاً من: الديوان الوطني لحقوق الإنسان، الصروح العلمية والأكاديمية، وجمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حقوق الإنسان عند إعداد هذا التقرير وإقامة حوار بناء معها حول ما جاء من الملاحظات في ميثاق بعد استعراض تقرير الدوري الأول كما اجتمعت اللجنة مع الأكاديميين المعنيين، والمعاهد التدريبية ذات الصلة بتدريب قضايا حقوق الإنسان.



6. منذ اعتماد التقرير الوطني الدوري الاول بذلت دولة الكويت جهداً في تنفيذ نتائج التقرير، حيث تابعت تنفيذ التوصيات اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات ذات الصلة بحقوق الانسان، والتي تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية المعنية، من خلال تنظيم ورشة عمل متخصصة مع عدد من المنظمات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان منذ يناير 2022، إلى يناير 2025 وذلك تنفيذاً للخطة الوطنية التنموية كويت جديدة 2035"، وما تضمنته من ركائز حيوية في مختلف المجالات والقطاعات، والتي تهدف في النهاية الى تعزيز حقوق الانسان.

7. كما قامت اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بحقوق الانسان بالدخول في عملية تشاورية مع الديوان الوطني لحقوق الانسان الذي يُعتبر مؤسسة وطنية، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، وممثلين الصروح العلمية، عند إعداد هذا التقرير.



الجزء الأول: معلومات عن دولة الكويت:

1. المؤشرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أولاً: الأراضي والسكان:

8. تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية للخليج العربي بين خطي العرض 28.30 – 30.6 كم شمال وخطي الطول 46.30 – 48.30 شرقاً، ويحدها جمهورية العراق من الشمال والشمال الغربي، المملكة العربية السعودية من الجنوب والجنوب الغربي، كما يحدها من الشرق الخليج العربي، وهي بحكم موقعها تعد منفذاً طبيعياً لشمال شرق الجزيرة العربية، مما أكسبها أهمية تجارية منذ أمد بعيد وتبلغ مساحة دولة الكويت 17,818 كم².

ثانياً: المؤشرات السكانية:

9. تبلغ نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان نحو 32% عام 2024، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التزايد المستمر في طلب العمالة الوافدة وذويهم حيث يمثل الكويتيين منهم نحو 1.559 مليون نسمة بينما يمثل الوافدين نحو 3.358 مليون نسمة. بلغ معدل النمو السكاني السنوي للكويتيين في عام 2023 ما نسبته 0.019 بإجمالي 28,697.



ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية:

10. تركز الخطة الإنمائية (الثالثة) للسنوات (2021/2020 – 2025/2024)

والتي جاءت متناغمة مع أهداف التنمية المستدامة 2030 على خمس محاور أساسية وهي: تنمية منطقة الشمال، بناء اقتصاد معرفي، تطوير حكومة داعمة، استدامة الرفاه، تمكين المواطن، وهي المحاور التي أقرها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وتشتمل على تسع برامج تنموية رئيسية هي: بناء منطقة اقتصادية دولية، التخصيص العام، تعزيز قطاع خاص نشط، تعزيز قدرات المواطنين والمؤسسات، تطوير حكومة مترابطة وشفافة، تطوير بنية تحتية متماسكة، تطوير مناطق معيشية متناغمة بيئياً، تعزيز الصحة والرفاه، مساهمة فاعلة في المجتمع العالمي. وكل برنامج يشتمل على مجموعة من الأهداف المرجوة والسياسات وآليات التنفيذ المقترحة. رفع معدلات النمو الاقتصادي بما يفوق معدلات نمو السكان، وبما يحسن من ترتيب الاقتصاد الكويتي، وبما يعزز من تنمية الطبقة الوسطى ويرفع من الدخل الحقيقي للفرد ومستوى معيشته.



رابعاً: المؤشرات الثقافية:

11. تستند الثقافة الكويتية لمقومات عربية وإسلامية، لما لطبيعة الموقع الجغرافي للدولة أكبر الأثر في جعل المجتمع الكويتي متفتحاً متقبلاً للثقافات المحيطة به، حيث تمتلك الكويت مقومات ثقافية متعددة، و ترعى الدولة إصدار عدد من المجالات الثقافية المؤثرة في الثقافة العربية كمجلة العربي، بخلاف تأسيس صرح ثقافي كبير يتمثل في المكتبة الوطنية، كما يعد المسرح نشاطاً فنياً بارزاً مقارنة بالنشاط السينمائي، كما تتعدد متاحف والمعارض العلمية والثقافية والفنية الحكومية والخاصة المعنية بالأنشطة التراثية والمعاصرة، كما تم أيضاً اختيار دولة الكويت عاصمة للثقافة والاعلام العربي للعام 2025، حيث يتم منح هذا اللقب من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجلس وزراء العرب تقديراً لمساهمات الدول في مجالي الثقافة والاعلام على المستويين العربي والدولي.

خامساً: المؤشرات الاجتماعية:

12. تعد دولة الكويت من الدول المتقدمة من حيث المؤشرات الاجتماعية، وذلك على النحو التالي:



• الصحة:

13. التزمت دولة الكويت بالرعاية الصحية المجانية كحق من حقوق الإنسان كما نص عليها الدستور الكويتي في المواد (10، 11، 15) في جميع مراحلها، وتقديم الخدمات الصحية حيث تقدم بشكل عادل ومتساو لجميع الأفراد (مواطنين ومقيمين، كبار السن والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، المرأة الشباب، العمال، إلخ)، كما أن تقارير منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن الكويت حققت المرتبة الأولى في جودة نوعية مياه الشرب على مستوى الوطن العربي والسادس عالمياً، كما أن التسرب في الشبكة الرئيسية لتوزيع المياه يعتبر من أقل النسب بسبب الصيانة والمراقبة المستمرة، وتحثفل وزارة الكهرباء والماء كل 3 مارس باليوم العربي للمياه.

• التعليم:

14. اهتمت دولة الكويت بالحق في التعليم بشكل كبير، حيث نص الدستور في مادته (13) التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وهو مجاني منذ 1965 في جميع مراحل من رياض الأطفال حتى الجامعة، وإلزامي في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، واستمراراً لمسيرة التطور في مجال التعليم والقضاء على محو الأمية الذي بدأته الكويت منذ نهضتها فقد بلغت نسبة إنفاقها على التعليم حسب الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2024/2023) نحو 12.6 في المئة، في حين بلغت نسبة الأمية في 2024 لدى الذكور نحو 0.14 في المئة ولدى الإناث نحو 2 في المئة.



• الرعاية والتنمية الاجتماعية:

15. اهتمت دولة الكويت بنظم الرعاية والتنمية الاجتماعية، بهدف تنمية المواطن الكويتي وتطويره، وجعله منتجاً اجتماعياً واقتصادياً، ومنذ ستينات القرن الماضي بدأت تتبلور بدولة الكويت ملامح منظومة أو شبكة متكاملة للأمان الاجتماعي تضم تشكيلة متنوعة من النظم والآليات والمؤسسات والخبرات التي تكفل وتدعم جوانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الكويتي، وتوفر تلك الشبكة مظلات متنوعة من الحماية والرعاية الاجتماعية للمستحقين من فئات المجتمع بهدف وقايتهم من الفقر وتمكينهم من تحقيق أفضل مستوى معيشي ممكن والتخفيف من الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

16. كما حدد قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته حتى القانون رقم (66) لسنة 2007 مفهوم "العاجز عن الكسب" كأحد التعريفات المرتبطة بالفقر. كما أن الشريعة القانونية، وفقاً لتعريفات بيت الزكاة، "هو من ليس له مال ولا كسب يقع موقعاً من كفايته". إذ أن الفقير يشمل كل من ليس له مال وعاجز عن الكسب. بناءً على ذلك، يُفهم الفقر على أنه يشمل كل من يفتقر إلى الموارد المالية أو يعجز عن الكسب لتحقيق كفايته، وهو ما يعكس منظوراً شاملاً للفقر في إطار القوانين والتعريفات المعمول بها.



17. قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة بقطاع التنمية الاجتماعية (إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات) في إطار الجهود الوطنية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، بتنسيق الجهود لمؤازرة ودعم المتضررين على المستويات الصحية والمادية والنفسية، بما يشمل العمالة المنزلية. وقد شملت هذه الجهود عدة محاور رئيسية تهدف إلى تقديم الدعم للفئات المتضررة من الأزمة، بما في ذلك مساعدة الأسر المحتاجة داخل الكويت، وتقديم الدعم اللوجستي للوزارات والمؤسسات الحكومية، وتوفير الإمدادات الأساسية من خلال التنسيق مع وزارة التجارة والدفاع المدني. كما جمعت الوزارة تبرعات ومساعدات مالية من خلال الجمعيات الخيرية، بلغ إجمالي المبالغ المحصلة من 37 جمعية خيرية نحو 8,016,396 دينار كويتي، وخصصت هذه المبالغ لدعم الأسر المتضررة، والعمالة المتأثرة، والعمليات الجراحية، والجهود الحكومية، وتوزيع السلال الغذائية. وتمثل هذه المبالغ إنجازاً ملموساً يعكس تضافر الجهود الوطنية لدعم المتضررين. وفي إطار هذه الحملة، تم تشكيل 5 لجان متخصصة لتنسيق الجهود بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة. تضمنت هذه اللجان لجنة الدعم اللوجستي، لجنة التطوع، اللجنة الإعلامية، لجنة دعم المتضررين، ولجنة التنسيق الإلكتروني، إذ تم إطلاق منصة تربط وزارة الشؤون الاجتماعية بـ 52 جمعية ومبرة خيرية، لتيسير طلب المساعدات للأسر والعمالة المتضررة.



18. كما تم إطلاق حملة "فزعة الكويت" بالتعاون مع الجمعيات الخيرية لجمع التبرعات وتقديم الدعم للأسر المتعففة والعمالة الوافدة المتأثرة. تجلت جهود الجمعيات الأهلية والإنسانية خلال الجائحة في مبادرات متعددة. فقد قامت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بنشر مواد توعوية بلغات متعددة حول الوقاية من الفيروس، مع التركيز على تعزيز الوحدة الإنسانية ونبذ التفرقة والكراهية. أما جمعية مقومات حقوق الإنسان، فعملت على دعم العمال المتضررين، وزيارة أماكن الإيواء للمخالفين، والتعامل مع شكاوى المتضررين، إضافة إلى متابعة أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة والمرضات لضمان احترام حقوقهم. كما قامت جمعية الهلال الأحمر الكويتية بتوحيد جهودها الإنسانية لتقديم المساعدة المادية والمعنوية لجميع الفئات المتضررة، مع نشر المعلومات التوعوية حول الوقاية من الفيروس.

1. الإطار السياسي العام لحقوق الإنسان في دولة الكويت:

19. الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ولغتها الرسمية اللغة العربية ونظام الحكم فيها ديمقراطي، وتشير المذكرة التفسيرية للدستور أن هذا النظام الديمقراطي الذي تبنيه يعد وسطاً بين النظامين البرلماني والرئاسي، مما يدل على تجسيد المبادئ الديمقراطية الأصلية، ومن هنا أخذ نظام الحكم في دولة الكويت بالمبدأ الدستوري القائم على الفصل بين السلطات مع تعاونها. وتعتبر دولة الكويت عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة.



20. كما أفرد الدستور الكويتي لموضوع السلطات باباً خاصاً يتألف من خمسة فصول، حيث أشار في البداية إلى أن السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور، والسلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور.

21. حدد الفصل الثاني من الباب السابق اختصاصات رئيس الدولة بالآتي:

- (أ) يتولى سلطاته بواسطة وزرائه وتعيينه لرئيس مجلس الوزراء وإعفاءه من منصبه.
- (ب) هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- (ت) يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين واللوائح لترتيب المصالح والإدارات العامة في الدولة.
- (ث) يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين لدى الدول الأجنبية.

بالإضافة إلى ما سبق هناك اختصاصات أخرى للأمير ترتبط بالسلطات وهي:

22. السلطة التشريعية: حسب المادة (79) من الدستور يتولاها الأمير ومجلس الأمة الذي يتألف من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر لمدة أربع سنوات وهي السلطة التي تمتلك بمقتضى الدستور إصدار التشريع، وقد حدد الفصل الثالث من الدستور الكويتي الأحكام الخاصة بالسلطة التشريعية.

23. السلطة التنفيذية: يتولاها الأمير ومجلس الوزراء، الذي يهيمن على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية، ويتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها.



24. السلطة القضائية: تتولاها المحاكم باسم الأمير ويكفل الدستور والقانون مبدأ استقلال على أساس أن شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم أساس الملك وضمن للحقوق والحريات، فلا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ويكفل القانون استقلال القضاء و ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وقد خص الدستور الكويتي السلطة القضائية بما يضمن استقلاليتها.

2. أحكام الدستور والتشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان:

25. يعتبر الدستور الكويتي بمثابة المظلة السياسية والقانونية لقواعد حقوق الإنسان في الكويت عامة، كما أن هناك العديد من التشريعات الكويتية قد صدرت في فترة سبقت صدور الدستور، وهي تشريعات حرصت على توفير ضمانات العدالة للإنسان في الكويت، ومن أبرزها قانون الجزاء وقانون الإجراءات الجزائية اللذان صدرا عام 1960، وبالنظر إلى الدستور الكويتي نجد عناية واضحة بمزيد من الرفاهية والوطن بالمكانة الدولية الجيدة ويرسّى دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد.

أولاً: أهم مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنها الباب والثاني من الدستور:

- أن الشعب مصدر السلطات والسيادة للأمة (المادة 6)
- العدل والمساواة والحرية (المادة 7)
- حماية الأسرة والطفولة والأمومة ورعاية النشء (المادتان 9 و 10)
- رعاية وتوفير التأمين الاجتماعي للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل (المادة 11).



- كفالة التعليم ورعايته ومجانيته من قبل الدولة (المادة 13)
- الحق في الرعاية الصحية (المادة 15)
- حق الفرد في التملك وحرمة الأموال العامة وحمايته (المادتان 16 و 17)
- الحق في تولي الوظائف العامة (المادة 26).

ثانياً: أهم مبادئ حقوق الإنسان التي شملها الباب الثالث من الدستور:

- الجنسية الكويتية يحددها القانون ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون (المادة 27)
- المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين فالمواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة (المادة 29).
- الحريات والحقوق كالحرية الشخصية (المادة 30) وحرية الاعتقاد (المادة 35) وحرية الرأي في البحث العلمي (المادة 36) وحرية الصحافة والطباعة والنشر (المادة 37) وحرية الحياة.
- عدم جواز القبض على إنسان أو حبسه أو تعذيبه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته والإقامة والتنقل وحظر التعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة (المادة 31).
- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (المادة 32).
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع (المادة 34).
- الحق في العمل (المادة 41).



ثالثاً: المبادئ التي شملها الباب الرابع من الدستور:

26. حدد هذا الباب في فصوله الأول والثاني والثالث والرابع والخامس الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، وبين السلطات الثلاث واختصاصاتها ووظائفها، حيث أكد في المادة (50) منه مبدأ الفصل بين السلطات، وقد عني الفصل الخامس بإيراد مبادئ أساسية مهمة خاصة بالقضاء حيث اعتبر أن نزاهة القضاء أساس الملك وضمن للحقوق والواجبات، وأكد على المبادئ التالية:

- مبدأ استقلال القضاء وحصانة القضاة (المادة 163).

- مبدأ حق التقاضي (المادة 164).

27. كما أنشئت المحكمة الدستورية بموجب القانون رقم 14 لسنة 1973، وهي هيئة قضائية تختص دون غيرها بتفسير النصوص الدستورية، وبالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزماً للكافة ولسائر المحاكم.

رابعاً: الإطار القانوني العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان:

28. تصبح الاتفاقيات الدولية جزء من القانون الوطني طالما تم إقرارها طبقاً للأحكام المقررة في المادة (70) منه. فتعد هذه المعاهدات مصدراً من مصادر القانون تلتزم بها دولة الكويت كجزء لا يتجزأ من القانون الداخلي للبلاد. كما تضمنت المادة (177) من الدستور على أن " لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به دولة



الكويت مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقيات" ارتبطت دولة الكويت بعدة موثيق دولية وإقليمية ذات الصلة بحقوق الانسان، من أهمها:

- الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وأشكالها.
- اتفاقية حقوق الطفل الدولية وبروتوكولها (البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها.
- الميثاق العربي لحقوق الانسان.



29. كما حرصت دولة الكويت على إنشاء مؤسسات وآليات وطنية معنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان حتى تساهم في تكريس تلك القيمة الإنسانية العالمية:

- إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية.
- الديوان الوطني لحقوق الإنسان.
- المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الأمة.
- الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.
- الهيئة العامة للغذاء.
- الهيئة العامة للقوى العاملة.
- الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.
- اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
- اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- اللجنة الوطنية الدائمة لأعداد التقارير ومتابعة التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.
- إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المعنون "المرأة والسلام والأمن" في 2023.
- إنشاء لجنة تحت مسمى الفريق الوطني المعني برفع مؤشرات دولة الكويت المتعلقة بالنساء في عام 2023



- إنشاء اللجنة الوطنية للحماية من العنف الأسري في 2023 بعضوية عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني
- إنشاء لجنة شؤون المرأة والأعمال في عام 2021، والتي أطلقت منصة "قيادات كويتية نحو التغيير" التي توفر قاعدة بيانات شاملة للمرأة الكويتية لترشيحها للمناصب القيادية.

• مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان:

30. تؤمن دولة الكويت بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني وتحرص على دعم تلك المؤسسات ودعم أنشطتها من خلال ما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم دعم مادي لتمكين مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة في المؤتمرات الخارجية، ودعوة مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الاجتماعات الحكومية التي تنظمها اللجنة الوطنية الدائمة لأعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادر عن الآليات الدولية والتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني عند إعداد التقارير الدورية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

• سبل الانصاف المتاحة للفرد:

31. تعطي دولة الكويت الحق الكامل للأفراد باللجوء للمحاكم المدنية والجنائية، فحق التقاضي مكفول وفقاً للمادة (166) من الدستور والتي نصت على أن "حق التقاضي مكفول للناس، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق". ويحق أيضاً للأفراد تقديم الشكاوى للجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمجلس الأمة.



• مكانة الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

32. نشر الميثاق العربي لحقوق الإنسان وقانون الموافق عليه رقم 2013/84 بتاريخ 2013/2/14 بالجريدة الرسمية الكويت اليوم ملحق العدد 1137 السنة التاسعة والخمسون، كما أصدر مجلس الوزراء مرسوم بقانون رقم 102 لسنة 2024 بالموافقة على تعديل الفقرة (1) من المادة (45) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بتعديل مسمى لجنة حقوق الإنسان العربية إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان. كما يحرص القضاء الوطني على تطبيق الاتفاقيات الدولية حال التصديق عليها. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن دولة الكويت لم تحتفظ على مواد الميثاق.

الجزء الثاني: التطورات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ تقديم التقرير الدوري

أولاً: التطورات التشريعية:

- 33. القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية التي صدرت منذ اعتماد التقرير الدوري الأول:**
- مرسوم بقانون رقم 116 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.
 - مرسوم بقانون رقم 114 لسنة 2024 في شأن قانون إقامة الأجانب.
 - مرسوم قانون رقم 93 لسنة 2024 يتضمن تعديل بعض أحكام الجزاء، وتضمن وضع تعريف للتعذيب وتغليظ العقوبة بما يتلاءم مع جسامتها.
 - قانون رقم 120 لسنة 2023 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، الذي أنشأ المفوضية العامة للانتخابات
 - تعديل على قانون المحكمة الدستورية رقم 14 لسنة 1973، في 2023



- قانون رقم 118 لسنة 2023 بشأن تأسيس شركات انشاء مدن او مناطق سكن.
- قانون رقم 1 لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح.
- قانون رقم 1 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، وإلغاء الحبس الاحتياطي على من يمارس حقه في التعبير عن رأيه.
- قانون رقم 71 لسنة 2020 بشأن قانون الافلاس
- قانون رقم 70 لسنة 2020 بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية.
- قانون رقم 16 لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف الاسري، وصدرت اللائحة التنفيذية بقرار رقم 2023/904.
- قانون رقم 11 لسنة 2020 بتعديل بعض احكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية، الذي أجاز إعادة النظر في الأحكام الجزائية الباتة.
- قرار رقم 22 لسنة 2022 بشأن تنقيح اللائحة التنفيذية لقانون العمالة المنزلية رقم 68 لسنة 2015، الذي احتوى على زيادة الضمانات القانونية للعمالة المنزلية.
- قرار رقم 177 لسنة 2021 بشأن حظر التمييز في التوظيف بالقطاع الأهلي وحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل.
- قرار رقم 44/أ لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 12 لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة.



- كما تعكف الحكومة حالياً على مراجعة كافة القوانين بما فيها تلك المتصلة بحقوق الإنسان وتحديد القوانين التي تحتاج إلى تعديل، كما أن هناك مشاريع قوانين في صدد الإقرار منها قانون رفع سن الزواج إلى 18 سنة.

34. التطورات في مجال الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان:

- تخصيص "نيابة التعاون الدولي وحقوق الإنسان" منذ يونيو 2024.
- تخصيص " نيابة العاصمة ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين" منذ أبريل 2024 .
- إنشاء مركزين حماية لتلقي البلاغات من العنف الاسري ومتابعتها في العام 2021 و 2024، كما أطلق خط لتلقي البلاغات والاستشارات المتعلقة بالعنف الاسري في عام 2024.
- إنشاء مراكز حماية الطفولة في يوليو 2024، يهدف الى حماية وتأهيل الاطفال من كافة انواع العنف، ورصد حالات العنف وإحالتها لجهة الاختصاص.
- وضع الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2035 في عام 2024، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا.
- وضع استراتيجية خفض الكربون 2050 في عام 2022، تنفيذاً للالتزام الطوعي باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ .
- وضع الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثالثة للأعوام 2020-2021 و 2024-2025، والتي تضم 9 برامج تنموية، وتهدف الى تحسين ترتيب دولة الكويت في جميع المؤشرات الدولية .



- إنشاء لجنة المرأة والأعمال في عام 2021، حيث تهدف اللجنة إلى تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة .
- أطلق تطبيق "سهل" في سبتمبر 2021، ضمن رؤية رقمنة الخدمات الحكومية وفقاً لبنية تحتية قوية، حيث بدأ البرنامج بإتاحة 121 خدمة، وصار عددها في سبتمبر 2024 أكثر من 400 خدمة، وخلال 3 سنوات أنجزت أكثر من 60 مليون خدمة ومعاملة إلكترونية. وقد دُشنت النسخة الإنجليزية في أكتوبر 2024.

35. تقارير ومناقشات دولة الكويت:

- قدمت دولة الكويت التقرير الوطني الرابع حيال التقدم المحرز بشأن إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً (بيجين+30) في 2024 .
- قدمت دولة الكويت مجموعة من الالتزامات الطوعية في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان عن الفترة 2024-2026، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي، وتعمل بصورة جاهدة على تنفيذ تلك الالتزامات على أرض الواقع .
- قدمت دولة الكويت تقرير الاستعراض الطوعي الثاني بشأن أهداف التنمية المستدامة في 2023، لقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وربطها في برامج عمل الحكومة، ورؤية كويت جديدة 2035، وفي خططها الوطنية السنوية ومتوسطة الأجل .
- قُدم التقرير الوطني الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 2020، وناقشت التقرير مع لجنة حقوق الإنسان المعنية في 2023 .



- قُدم تقرير يتضمن معلومات بشأن متابعة الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول التقرير الدوري الثالث لدولة الكويت في الاتفاقية في 2023 .
- سلمت دولة الكويت اللجنة المعنية بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ردودها على قائمة المسائل المتصلة بتقاريرها الجامعة في 2022 .
- قدم التقرير الوطني الدوري السادس بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2021، وناقشت التقرير مع اللجنة المعنية بتنفيذ الاتفاقية في 2024.
- قُدم التقرير الوطني الدوري الرابع بشأن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في 2020، وناقشت التقرير مع اللجنة المعنية بتنفيذ الاتفاقية في 2024 .
- قُدم التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى السادس بشأن اتفاقية حقوق الطفل في 2020
- قُدم تقرير دولة الكويت الدوري الرابع في آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR4) يناير 2025.



36. تعاون دولة الكويت مع الإجراءات الخاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان:

- تحرص دولة الكويت على تعزيز التعاون مع مجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وآليات الإجراءات الخاصة، ونتج عنه الموافقة على طلبات الزيارة، وعدد من الزيارات إلى دولة الكويت، وهي كالاتي:
- وافقت دولة الكويت على طلب المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه بإجراء زيارة الى دولة الكويت، وذلك في سبتمبر 2025.
- تعكف دولة الكويت حالياً لتنسيق مواعيد زيارة لكل من المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصر والخبيرة المستقلة المعنية بأثار الديون الخارجية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين.
- زيارة علمية للمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في 2024.
- زيارة المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية في 2023.
- زيارة علمية للمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه في 2023.
- زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في 2023.
- ساهمت الدولة في تمكين المرأة الكويتية لتبوء المناصب الدولية الهامة، حيث تترأس السيدة/ د. رولا دشتي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، كما حازت السيدة/ رحاب بورسلي على عضوية لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحازت على منصب النائب الثاني لرئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة (2025-2028)، ودخول السفارة/ نبيلة الملا في المجلس الاستشاري ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.



37. تعاون دولة الكويت مع المنظمات الإقليمية والدولية بما فيها الأمم المتحدة وهيئاتها:

- صدر قرار عن مجلس الوزراء رقم 439 لسنة 2021، الذي يُعنى بالتعميم على الجهات الحكومية، لتقديم طلبات الترشيح لمختلف اللجان والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، سواء كانت الترشيحات للصفة الوطنية أو الشخصية للمرشح، مع إرفاق السيرة الذاتية، لضمان الكفاءة وتوافقه مع المعايير الدولية.
- تقدم دولة الكويت المساهمات الطوعية في مجال دعم الجهود الدولية في القطاعات الإنسانية والإنمائية لعدد من الوكالات والبرامج والصناديق المختلفة التابعة للأمم المتحدة، ومنها: مساهمة طوعية بقيمة 500 ألف دولار للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، و10 آلاف دولار لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، ومليون دولار إلى صندوق الطوارئ، ودعم سنوي بقيمة 2,000,000 دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بالإضافة إلى تخصيص جزء من تبرعات المقررة من مجلس الوزراء للدول المحتاجة؛ حيث خصصت مبالغ مالية بعد زلزال تركيا وسوريا في فبراير 2023، للمنظمات الأممية على النحو المبين أدناه:
 - منظمة الأمم المتحدة للطفولة: 8 مليون دولار
 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: 8 مليون دولار
 - برنامج الأغذية العالمي: 11 مليون دولار
 - منظمة الصحة العالمية: 8 مليون دولار
 - المنظمة الدولية للهجرة: 5 مليون دولار



- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 3 مليون دولار
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: 5 مليون دولار
- تنطلق سياسة دولة الكويت الخارجية كونها مركزاً للعمل الإنساني، ذلك من خلال مبادراتها في المساعدات بالتعاون مع المنظمات الدولية والأممية خاصة في الكوارث، كما تشمل المساعدات الإغاثية العاجلة من خلال مد الجسور الجوية وإرساء السفن، حيث تشترك القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة في ذلك، وتتعاون دولة الكويت مع الدول المعنية أو المحيطة لتنسيق آلية إيصال المساعدات، من خلال توقيع اتفاقيات لدعم مشاريع إنسانية وتنموية للدول الأكثر فقراً، ولدعم الدول المضيفة للنازحين واللاجئين، مثل دعم:
- دعم 330 أسرة في السودان، و6472 أسرة في اليمن، و763 أسرة في العراق.
- اللاجئين السوريين في الأردن، 62,000 لاجئ مالي في موريتانيا، والأطفال اللاجئين في لبنان،
- 220 طالب في اليمن، و200 طالب في باكستان، و200 طالب في أفغانستان، و3600 طالب من أقلية الروهينغا، و1788 طال لاجئ في مصر
- تقديم 40 منحة جامعية في أفريقيا.



- وفيما يتعلق بالجهود الإغاثية المقدمة إلى السودان عن الفترة 2023-2024، فإنه سيرت 25 طائرة تزن 280 طنًا من المواد الطبية والغذائية ومستلزمات الإيواء، وسفينة تحمل 150 طنًا من المواد الطبية والغذائية. كما بلغ إجمالي مساعدات الجهات الإنسانية والخيرية: من خلال وزارة الخارجية ما يناهز 7,471,121.28 مليون دولار أمريكي، ومن خلال الصرافة والبنوك: 5,023,764.79 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة لسوريا ف منذ ديسمبر 2024؛ بلغت حمولة المساعدات 140 طنًا مسيرة من خلال 8 طائرات إغاثية عاجلة، وقدمت الجهات الإنسانية والخيرية الكويتية من خلال الصرافة والبنوك ما يبلغ حوالي 2,616,647.55 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة لقطاع غزة فمنذ أكتوبر 2023: قُدمت الجهود الإنسانية التي تحمل مستلزمات الإيواء والإغاثة والمواد الطبية والغذائية، من خلال مصر والأردن بما يبلغ: 3 سفن تزن 3750 طنًا، و50 طائرة تحمل 1300 طن، و144 شاحنة عبر المنافذ البرية. ومن خلال الممر المائي لقبرص فقد أرسلت 3 سفن تزن 380 طنًا من مواد الغذاء والنظافة ومستلزمات الإيواء. علاوة على ذلك، فقد أرسلت 3 طواقم طبية من جمعية الهلال الأحمر الكويتي والجمعية الكويتية للإغاثة، كما قدمت تبرعات من خلال الحملات المشتركة الشعبية، بما يناهز 11,622,622 مليون دولار أمريكي.



38. كما أنه حتى شهر يناير 2025، بلغ عدد الدول التي تلقت منح من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 148 دولة نامية، واستفادت 29 دولة من المساعدات الفنية، بمجموع نهائي يصل إلى 411 منحة، وهي موزعة على حسب المناطق الجغرافية الآتية:

- دول وسط آسيا وأوروبا: 29 منحة،
- دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: 15 منحة،
- دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي: 25 منحة،
- الدول العربية: 108 منحة،
- دول غرب ووسط وجنوب وشرق أفريقيا: 21 منحة
- المؤسسات الدولية: 105 منحة.
- عدد المساعدات الفنية المدموجة بقرض: 71 مساعدة

39. تؤكد دولة الكويت تعزيز التعاون من خلال الآليات الثنائية ومتعددة الأطراف للامتثال لقوانين حقوق الإنسان المحلية والدولية، من خلال العديد من الإجراءات، مثل: تبادل البيانات الخاصة بالإرهاب، دعم وكالات إنفاذ القانون وتمكينها من إجراء التحقيقات الجنائية وتقديم الإرهابيين إلى العدالة، حث الدول على استقبال واستعادة رعاياها (المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو المدنيين، من الأطفال والنساء في مناطق النزاعات) والحث على إعادة التأهيل والإدماج والمحاكمة العادلة لمن ارتكب جرائم إرهابية أو إنسانية، كما تقدم دولة الكويت المساعدة للدول في نقل ذوي المقاتلين الإرهابيين الأجانب (نساء وأطفال) للعبور إلى الدولة الأم. وفي سياق مواز، تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لتقرير مؤشر السلام لعام 2024 الصادر عن معهد الاقتصاد



والسلام، توجت دولة الكويت بالمركز الأول عربياً، في حين أنها كانت في المركز الثاني في عامي 2023 و2022.

40. دعم دولة الكويت لقضايا حقوق الإنسان إقليمياً ودولياً:

أ- رعى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، وبحضور سمو ولي العهد الشيخ/ صباح خالد الحمد الصباح، حفظه الله، عقد أعمال المؤتمر الرفيع المستوى الرابع حول (تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وبناء آليات مرنة لأمن الحدود- مرحلة الكويت من عملية دوشانبيه)، وذلك في نوفمبر 2024 في دولة الكويت.

ب- رعى معالي وزير الخارجية السيد/ عبدالله علي اليحيا مؤتمر إقليمي حول (المرأة العربية والسلام والأمن – التحديات أمام النساء في المنطقة العربية، وقف الحرب على غزة الآن وليس غداً)، بتنظيم من الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية، في فبراير 2024.

ج- رعى معالي وزير الخارجية السيد/ عبدالله علي اليحيا فعالية بعنوان (نساء في الحرب – فلسطين)، التي نظمتها مؤسسة انتصار، إحدى مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت، في سبتمبر 2024، حيث أبرزت الفعالية معاناة المتضررين والمتأثرين من النزاع والحرب في دولة فلسطين.



ثانياً: التطورات على المستوى اعتماد استراتيجيات وطنية:

41. وضعت دولة الكويت منظومة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تسعى إلى تعزيز وكفالة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة (2030) كما هو مبين بالجدول أدناه:

السياسات	البرنامج	الركيزة
إعداد وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية للالتحاق بمهنة التدريس (نظام الرخصة المهنية) وبما يتوافق مع المعايير العالمية للمدرس	جودة التعليم	رأس مال بشري ابداعي
تطوير دور مراكز الشباب (للجنسين) وتحديثها وانفتاحها على المجتمع، من خلال تحويلها إلى مراكز مجتمعية (عائلية)	رعاية وتمكين الشباب	
تعزيز دور ريادة الأعمال بين الشباب من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال، ودعم مبادراته في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.		
دعم جهود تمكين الشباب الكويتي في المجتمع وتوسيع دوره الاجتماعي وتشجيع مبادراته وتحفيزه.		
دعم برامج تنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية.		



إصلاحات اختلالات سوق العمل	البدء في تطبيق منظومة المؤهلات لضمان رفع مستوى إنتاجية العمالة في السوق الكويتي
رعاية ودمج ذوي الإعاقة	رعاية ذوي الإعاقة وحماية مصالحهم، من خلال وضع نظام متكامل لحماية المجتمع من نمو الإعاقات وضع نظام شامل للدمج المجتمعي لذوي الإعاقة
تحسين خدمات رعاية المسنين	تطوير الخدمات المتخصصة للمسنين وتوسيع أهدافها
تعزيز التماسك الاجتماعي	تطوير آليات شبكة الأمان الاجتماعي بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي. تطوير نظام المساعدات الاجتماعية، وتنويع مصادرها وصورها، وتمكين الفئات المستهدفة من الحصول على فرص اكتساب الدخل في مجالات إنتاجية حقيقية وضمان استدامتها التوعية بأهمية العمل التطوعي في المجتمع وتوسيع أطر المشاركة الشعبية في الاعمال المجتمعية المختلفة.



تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، بما يعزز مساهمة الدولة إنمائياً وإقليمياً وعالمياً ودورها في تخفيف معاناة الشعوب من خلال استخدام أدوات متعددة منها الصندوق الكويت للتنمية وأشكال التعاون الإنمائي الأخرى. تعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الإنسان، من خلال دور وزارة الخارجية، "إدارة شؤون حقوق الإنسان" في إقامة الدورات التدريبية وورش العمل، والندوات التثقيفية، واعداد التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما شكلت وزارة الخارجية عمل تعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الإنسان.	تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي دعم الثقافة والفن والاعلام	مكانة دولية متميزة
تشجيع الابداع الفني والادبي ورعاية نتاج الثقافة والفكر والفن ودعم الفنانين والموهوبين تعزيز الحريات الإعلامية وتحقيق الانطلاق للفكر الحر المبدع والخلق في المجتمع		



- كما يوضح الجدول أدناه مدى مواءمة أهداف التنمية المستدامة (2030) مع
الركائز السبعة للخطط الإنمائية لرؤية دولة الكويت 2035.

أهداف التنمية المستدامة	ركائز رؤية الكويت
الهدف (10) الحد من عدم أوجه المساواة	إدارة حكومية فاعلة
الهدف (12) ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة	
الهدف (1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في أي مكان كان	رأس مال بشري إبداعي
الهدف (2) القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.	
الهدف (4) ضمان التعليم الجيد الشامل والعادل	
الهدف (5) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيان.	
الهدف (8) تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمطر والشامل والعمالة المنتجة والشاملة وتوفير العمل اللائق للجميع.	اقتصاد متنوع مستدام
الهدف (6) ضمان توافر المياه ومرافق الصرف الصحي للجميع والإدارة المستدامة لها	بنية تحتية متطورة
الهدف (9) إنشاء بنية تحتية أساسية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.	
الهدف (3) ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية لجميع الأعمار	رعاية صحية عالية الجودة



الهدف (7) ضمان الحصول على الطاقة الحديثة والموثوق فيها والمستدامة للجميع.	بيئة معيشية مستدامة
الهدف (11) جعل المدن ومناطق التجمعات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة	
الهدف (13) اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره	
الهدف (14) الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخداماتها بطريقة مستدامة من أجل التنمية المستدامة.	
الهدف (15) حماية استعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الأرضية وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ومكافحة التدهور ومنع تدهور الأراضي والوقف التدريجي للتدهور ومنع فقدان التنوع البيولوجي.	
الهدف (16) تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير سبل الحصول على العدالة للجميع وبناء المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة على كافة المستويات.	مكانة دولية متميزة
الهدف (17) تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة.	



الجزء الثاني: تعزيز وحماية حقوق الانسان في دولة الكويت.

المرأة:

42. تحظى المرأة الكويتية بالاهتمام والرعاية اللازمين لكفالة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتأهيل الظروف والاليات التشريعية والمؤسسية المناسبة، بالإضافة إلى دعم دورها المحوري في بناء الأسرة والمجتمع، كونها شريكاً أساسياً على قدم المساواة مع الرجل في تنمية وازدهار المجتمع، وذلك انطلاقاً من دستور دولة الكويت، وتحقيقاً للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على تحقيق المساواة بين الجنسين، كما تحرص على تطوير منظومتها التشريعية بصورة مستمرة لتتواءم مع المستجدات والمتغيرات العالمية، لضمان تمتع المرأة بمزيد من الحقوق.

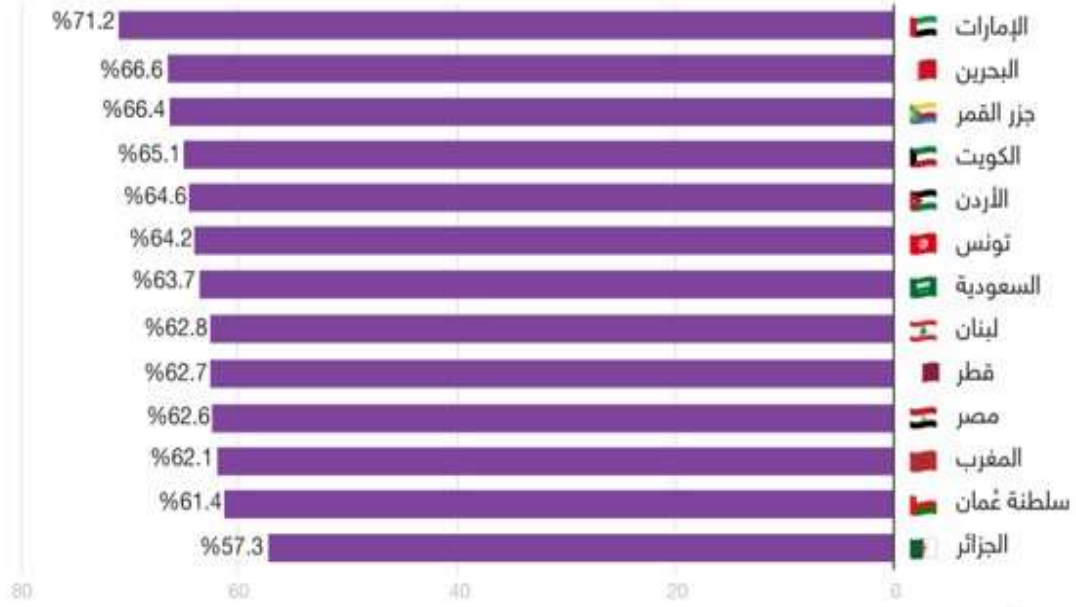
43. تلعب المرأة الكويتية دوراً محورياً في التنمية الوطنية، مستندة إلى التشريعات الدستورية التي تضمن لها حقوقاً متساوية وتمكيناً فعالاً في مختلف المجالات. وتظهر إنجازاتها جلياً في تقلد المناصب القيادية، والمشاركة السياسية، والتميز في سوق العمل. وفي إطار رؤية الكويت التنموية (كويت جديدة 2035) وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لعام (2030).

44. قد أثمرت جهود دولة الكويت في مجال تمكين المرأة عن تحقيق إنجازات ملموسة، حيث حصلت على نسبة 65.1% عالمياً في سد الفجوة بين الجنسين لعام 2023 وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، لتحتل بذلك المرتبة 120 من بين 146 دولة، والرابعة عربياً والثانية خليجياً. كما تقدمت عشر مراتب في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، وحقت المركز الثالث عربياً في مؤشر المرأة والسلام والأمن لعام 2023.

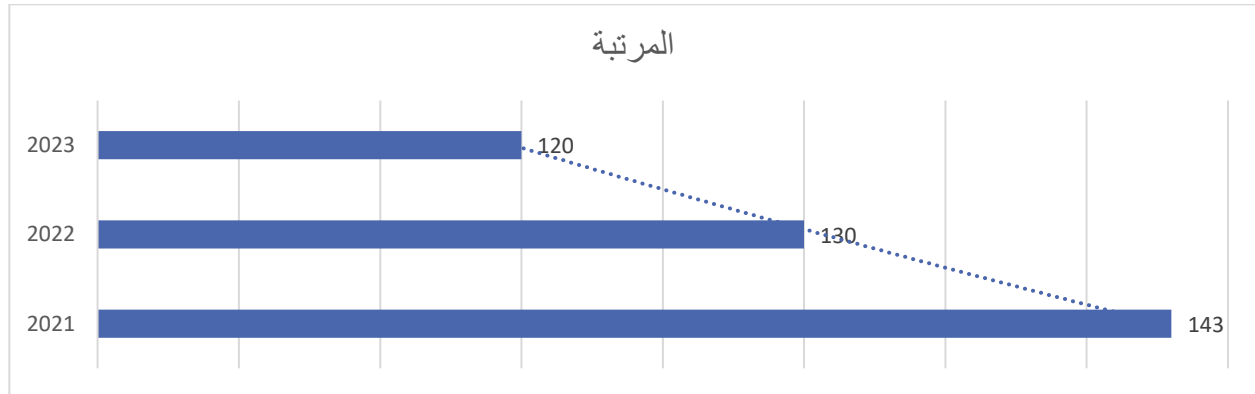


سد الفجوة بين الجنسين في الدول العربية

ترتيب الدول العربية حسب النسبة المئوية لسد الفجوة بين الجنسين، وفقاً للمؤشر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي



يوضح الشكل أعلاه، ارتفاع مرتبة دولة الكويت في مؤشر سد الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2023 وجاءت في المرتبة 120 من بين 146 دولة والمرتبة الرابعة عربياً والثانية خليجياً.



45. تأكيداً على التزامها بتمكين المرأة الكويتية من المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار، تقلدت المرأة الكويتية العديد من المناصب السياسية والإدارية العليا، بما في ذلك منصب وزير، وكيل وزارة، ووكيل وزارة مساعد في مختلف أجهزة الدولة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعيين عدد من النساء في مناصب، ومنهن:

- الدكتورة/ نورة المشعان - وزيرة الأشغال العامة.
- الدكتورة/ أمثال الحويلة - وزيرة الشؤون الاجتماعية، والعمل، وشؤون الأسرة، والطفولة.
- السيدة/ نورة سليمان الفصام - وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار.
- الدكتورة / دينا الميلم – مديرة جامعة الكويت.
- الدكتورة/ موزي الحمود – مدير جامعة عبدالله السالم.
- الدكتورة / امنية الفرحان – المدير العام لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

46. كما تقلدت المرأة الكويتية مناصب قيادية وإشرافية في مؤسسات الدولة المختلفة بترشيح وتزكية من الوزراء المعنيين. ووفقاً للإحصاءات حتى ديسمبر 2023، وبلغ عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إشرافية في وزارة العدل 406 امرأة. أما بالنسبة لنسبة شغل النساء الكويتيات مقارنة بالكويتيين في وزارة العدل حتى 7 نوفمبر 2024، فقد جاءت على النحو التالي:

1. الوظائف العامة (الكادر العام): بلغ عدد الموظفات الكويتيات 5,469، وهو ما يمثل نسبة 45.269% من إجمالي الموظفين الكويتيين (ذكور وإناث).



2. الإدارة العامة للخبراء: بلغ إجمالي الموظفين الكويتيين 786، منهم 418 موظفة كويتية، حيث تشكل النساء نسبة 34.717% من إجمالي العاملين في الإدارة العامة للخبراء.

47. يشكل دور المرأة الكويتية في وزارة الإعلام مثلاً بارزاً على التمكين المهني في جميع المستويات الوظيفية، حيث تبوأَت مناصب قيادية بارزة تضمنت وكيل وزارة، وكيل مساعد، مدير إدارة، مراقب، ورئيس قسم، إلى جانب دورها كممثلة رسمية للوزارة. وقد ساهمت المرأة بفعالية في مختلف التخصصات الفنية والإدارية، حيث برزت كمهندسة، مخرجة، معدّة، مقدمة برامج، مذيعّة، فنية، ومصورة. وتؤكد الإحصائيات التقدم الملموس الذي أحرزته المرأة في مختلف الهيئات الإعلامية والثقافية؛ فقد بلغت نسبة تمثيلها في الوظائف الإشرافية بوزارة الإعلام 40%، و71% في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، و48% في وكالة الأنباء الكويتية (كونا). وفي هذا السياق، تم تعيين السيدة فاطمة السالم كأول امرأة تشغل منصب المدير العام لوكالة الأنباء الكويتية، مما يعكس التزام الدولة بتعزيز دور المرأة في صناعة القرار والإعلام الوطني. وتولي وزارة الإعلام اهتماماً خاصاً لإبراز دور المرأة من خلال إنتاج وبث برامج متخصصة عبر قنوات تلفزيون الكويت والإذاعة ومنصة "51". ومن أبرز هذه البرامج:

- برنامج "منها ولها": برنامج حوارى أسبوعي يناقش قضايا المرأة ويقدمه ثلاث شخصيات نسائية من مجالات متنوعة.
- برنامج "لي ولكم": برنامج أسبوعي يسلط الضوء على المرأة الكويتية العاملة في القطاعين الخاص والحكومي، من تقديم طيبة الحميضي.



48. كما تدعم وزارة الإعلام المرأة من خلال مجموعة من الإجراءات منها تشجيع إنتاج البرامج الإعلامية الداعمة للمرأة، تمكين المرأة في المجال الإعلامي، تنظيم حملات توعوية، وإبراز قصص النجاح.

49. فيما يتعلق بدور المرأة في المناصب القيادية، تم تأسيس لجنة المرأة والأعمال في عام 2021 ضمن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وتضم في عضويتها نخبة من النساء البارزات في المجتمع، وتسعى هذه اللجنة إلى تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وهو "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق رؤية الكويت الجديدة 2035. وتتمثل أبرز مهامها:

(أ) تطوير البيئة التشريعية بما يضمن وصول أكبر عدد من النساء إلى المناصب القيادية، خاصة في القطاع الخاص حيث عملت على إصدار قرار الهيئة العامة للقوى العاملة رقم 177 لسنة 2021 بشأن حظر التمييز في التوظيف في قطاع العمل النفطي والأهلي وحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل.

(ب) تحسين ترتيب دولة الكويت في التقارير الدولية ذات الصلة بالمرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

(ت) رصد التحديات التي تواجه تطوير التشريعات المنظمة للمرأة والأعمال.

(ث) تقديم التوصيات للجهات المعنية بشأن التشريعات والقرارات التي من شأنها تعزيز مؤشرات المرأة والأعمال.

(ج) متابعة تنفيذ التوصيات.



(ح) إنشاء منصة تفاعلية تحت شعار **"قيادات كويتيات للتغيير"** لدعم صناع القرار في اختيار الكفاءات النسائية لشغل المناصب القيادية والتي تم إطلاقها في مايو من عام 2024.

50. تعمل حالياً لجنة المرأة والأعمال على وضع استراتيجية وطنية شاملة لتمكين المرأة الكويتية، تراعي في ذلك أفضل الممارسات الدولية والإقليمية، مع التركيز على تعزيز المساواة ومكافحة التمييز. وتبذل الدولة جهوداً حثيثةً لمواءمة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المناهضة للتمييز ضد المرأة، بما يضمن الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي سياق دعم مشاركة المرأة السياسية، تُنفذ الدولة برامج تدريبية متخصصة لتعزيز قدراتها، وتمكينها من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية. كما تعمل الدولة على تطوير سياسات وخطط تنموية تضمن تمثيلاً مناسباً للمرأة في مجالس إدارات الشركات، وتشجع على مشاركتها في قيادة الأعمال من خلال برامج مُخصصة. وتدعم دولة الكويت دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة، ورفع وعيها بحقوقها، وتشجيعها على المشاركة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

51. تأكيداً على التزام دولة الكويت الراسخ بتمكين المرأة وضمان مساواتها مع الرجل في كافة المجالات، شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في أعداد النساء اللاتي يشغلن مناصب قضائية، كما نشير بأن النيابة العامة قد عينت عدد 22 وكيلة نيابة لأول مرة في عام 2014 رغبة منها في تمكين المرأة بالمناصب القيادية فضلاً عن إيمانها التام بأن المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وأعادت تعيين المرأة مرة أخرى في النيابة العامة في عام 2018 بقبول (22) وكيلة نيابة أيضاً،



واستمرت في التعيين في كل إعلان حتى تاريخه حيث بلغ عدد الإجمالي للنساء المقبولين منذ أول مرة حتى تاريخه هو (123) وكيلية نيابة، كما أنه في عام 2020 وفي سابقة تاريخية تم تعيين 8 قاضيات، وفي عام 2021 تم تعيين 6 قاضيات، وفي عام 2022 تم تعيين عدد (قاضيتان)، وفي عام 2024 تم تعيين (4) قاضيات، ونوضح بأنه أيضاً في عام 2024 صدر قرار معالي المستشار النائب العام – الذي يعد سابقة تاريخية – بتعيين عدد 4 مديرات نيابة في النيابة التخصصية والجزئية.

52. شهدت وزارة الداخلية الكويتية نقلة نوعية في تمكين المرأة، حيث تشغل المرأة الكويتية مناصب قيادية في مختلف قطاعات الوزارة، وتشكل 10٪ من المناصب القيادية في وزارة الداخلية. بما في ذلك المناصب العليا في الإدارة العامة للمرور، والإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وإدارة العمليات، وإدارة التحقيقات، وإدارة مكافحة الجريمة. بالإضافة إلى عملها في حفظ الأمن والنظام من خلال مختلف الإدارات الأمنية، مثل الشرطة النسائية، ودوريات المرور، وأمن الحدود، هذا وتقوم المرأة الكويتية بخدمة المجتمع من خلال عملها في مراكز الشرطة، ومراكز خدمة المواطنين، وإدارات الشؤون القانونية. بالإضافة إلى مساهمتها في مكافحة الجريمة والاتجار بالبشر، ومكافحة غسل الأموال. كما تعمل المرأة في مجال التدريب والتطوير، حيث تساهم في تأهيل الكوادر الأمنية وتطوير قدراتهم.



53. بلغ عدد خريجات معهد الشرطة النسائية في الفترة من 2008 إلى 2025 نحو 427 ضابط اختصاص، و112 وكيل ضابط، و80 رقيب، و167 وكيل عريف، و50 شرطي، وصل إجمالي عدد النساء في القطاع الشرطي 900 حوالي، فيما ارتفع عدد النساء العاملات في وزارة الداخلية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث تجاوز عددهن 5000 امرأة في عام 2024.

54. تساهم المرأة الكويتية بشكل فعال في تعزيز قوة وزارة الدفاع من خلال توليها مهام حيوية تدعم الهيئة العسكرية وترفع من جاهزية الجيش. وقد تمكنت المرأة، على مدار الثلاثين عاماً الماضية، من شغل مناصب متنوعة في القطاعات الإدارية والمالية، بالإضافة إلى حصولها على فرص متساوية في الترقيات للوظائف الإشرافية والقيادية. وتجلى هذا التمكين بتعيين أول امرأة كوكيل وزارة مساعد لقطاع التجهيز الخارجي.

55. تشارك المرأة الكويتية في أدوار ومسؤوليات رئيسية داخل وزارة الدفاع، تشمل الدعم الإداري والمالي، حيث تساهم في إدارة الموارد البشرية والمالية واللوجستية وتشغل المرأة نسبة 47٪ من إجمالي المناصب القيادية والإشرافية، و43٪ من قطاع الهندسة العسكرية، هذا وتتطلع وزارة الدفاع لمستقبل أكثر شمولاً من خلال إقرار قانون جديد يتيح للمرأة الانضمام للعمل العسكري على قدم المساواة مع الرجل.



56. كما تساهم بفعالية في تقديم الرعاية الطبية للمتسبين للقوات المسلحة من خلال عملها في مستشفى جابر الأحمد للقوات المسلحة. ولا يقتصر دورها على ذلك، بل تشارك أيضاً في حماية الشخصيات الهامة في الدولة من خلال عملها في الحرس الأميري. وتعكس الإحصائيات حضوراً متزايداً للمرأة، حيث بلغ عدد الموظفين المدنيات 1574، وعدد العسكريات 34، وعدد العسكريات في الحرس الأميري 20.

57. حققت المرأة الكويتية حضوراً بارزاً في السلك الدبلوماسي الكويتي، حيث بلغ عدد الدبلوماسيات 144، بما فيهن السفيرات، مقابل 517 دبلوماسي، ليشكلن نسبة 22% من إجمالي العاملين في وزارة الخارجية. وتشغل المرأة الكويتية كافة الرتب الدبلوماسية، بدءاً من ملحق دبلوماسي وصولاً إلى سفير.

58. تُلاحظ زيادة في أعداد الدبلوماسيات بعد عام 2015، نتيجة تعديل قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي، مما فتح المجال أمام المرأة للمشاركة بفاعلية في العمل الدبلوماسي. كما تشغل المرأة مناصب هامة في وزارة الخارجية كمنصب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان، ومساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية، وعدد السفيرات 3، وتترأس اثنتان منهن وفود دولة الكويت في الخارج، تحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، كما تتوزع الدبلوماسيات الكويتيات على مختلف قطاعات الوزارة، سواء في ديوان عام الوزارة،



أو سفارات دولة الكويت في الخارج، أو وفودها الدائمة في الأمم المتحدة، أو المنظمات الدولية الأخرى.

59. تساهم المرأة الكويتية بفاعلية في دفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي في دولة الكويت، حيث يشكل دعمها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات نهجاً راسخاً في دولة الكويت، ويتجلى ذلك في نص المادة 14 من الدستور التي تؤكد على رعاية الدولة للعلوم والآداب والفنون وتشجيعها للبحث العلمي.

60. تُظهر الإحصائيات أن 99% من النساء في دولة الكويت أكملن تعليمهن الابتدائي، كما أن 70% من الطلاب والباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في دولة الكويت هم من النساء والفتيات. وتشمل أبرز الانجازات للمرأة الكويتية في هذه المجالات فوز الدكتورة هند القادري، الباحثة في معهد دسمان للسكري التابع لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بجائزة (لوريال اليونسكو من أجل المرأة في العلم) لعام 2021 ضمن برنامج الشرق الأوسط الإقليمي للباحثات الصاعدات. كما اختيرت المهندسة لمى العريمان، نائبة لرئيس لجنة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من قبل الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية، تقديراً لدورها في دعم علوم الفضاء والتكنولوجيا وفوزها بجائزة الاتحاد الدولي لـ (قادة الفضاء الناشئون).

61. بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار الدكتورة دلال الطويل، العميد المساعد للشؤون الطلابية والأكاديمية بكلية الصيدلة، ضمن 20 نجمة صاعدة في مجال أبحاث العلوم الصيدلانية والتعليم الصيدلي من قبل الاتحاد الدولي للصيدلة. وفي إنجاز علمي،



فازت الدكتورة منيرة العروج، استشاري سكري في معهد دسمان للسكري، وفريقها بجائزة حمدان بن راشد آل مكتوم للعلوم الطبية، تقديراً لجهودها في تدشين تطبيق للهواتف الذكية لمساعدة مرضى السكري في تقييم عوامل الخطورة ومعرفة إمكانية صومهم شهر رمضان.

62. تشارك المرأة الكويتية في مختلف المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تمكينها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مثل مبادرة "المرأة في التكنولوجيا" التي أطلقتها شركة زين، ومبادرة Coded Academy X التي تركز على تعليم الطالبات مهارات التكنولوجيا، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد أثمرت هذه الجهود عن تخريج كوكبة من الكوادر النسائية المؤهلة والمتميزة في هذه المجالات، وتُوجت هذه الإنجازات بتكريم الفائزات بجائزة جابر الأحمد للباحثين الشباب للعامين 2022 و2023، مما يؤكد على دعم القيادة الرشيدة للبحث العلمي ودور المرأة الكويتية في تحقيق التقدم العلمي.

63. حققت المرأة الكويتية حضوراً متميزاً في المجال الرياضي، حيث تشارك في 19 رياضة أولمبية، وشهدت رياضة المرأة الكويتية طفرة نوعية في السنوات الأخيرة، بعدما أصبحت الاتحادات الرياضية تضم لجاناً ترعى الرياضة النسائية في إطار اللعبة بما يتوافق مع الميثاق الأولمبي والنظم الأساسية للاتحادات الرياضية الدولية، وكذلك القوانين الكويتية. وطالبت اللجنة الأولمبية وقدمت توصية تم الموافقة عليها بالإجماع في الجمعية العمومية بتاريخ 26 مايو 2021 بتعديل الأنظمة الأساسية للهيئات الرياضية لتمكين المرأة وإعطائها مقعداً في مجالس



الإدارات. وبدأت الاتحادات الرياضية بتنظيم المسابقات الرسمية بعد غياب أربعة عقود، وشاركت في تلك المسابقات الأندية الشاملة بالإضافة إلى الأندية النسائية. وقامت الأندية الرياضية الشاملة بإدراج العديد من الألعاب النسائية ضمن مسابقاتها وفتح التسجيل للاعبات.

64. تم تأسيس وتشكيل منتخبات وطنية في الألعاب الجماعية والفردية بعضها ينافس ليس فقط خليجياً وعربياً، بل أسيوياً ودولياً منها على سبيل المثال (دورة الألعاب الأولمبية بطوكيو - دورة ألعاب التضامن الإسلامي بتركيا - دورة الألعاب العربية بالجزائر).

65. حققت الرياضيات الكويتيات مراكز متقدمة في دورة ألعاب التضامن الإسلامي بتركيا ودورة الألعاب العربية بالجزائر، وزاد عدد اللاعبات المشاركات وعدد الرياضيات في دورة الألعاب الآسيوية الأخيرة في الصين. وللمرة الأولى في دولة الكويت ودول الخليج تم اختيار امرأة لمنصب مدير البعثة الرياضية لدورة الألعاب الأولمبية في طوكيو 2021، ودورة الألعاب الآسيوية في هانغزو 2023، وتم اختيار السيدة فاطمة مسعود حيات من قبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية كعضو في مجلس الإدارة. ووصلت الحكومات الكويتيات (معالي العنزي، ودلال النسيم) إلى المستوى الدولي وتولين مهمة التحكيم في دورة الألعاب الآسيوية هانغزو، وبطولة كأس العالم للسيدات في الدنمارك 2023، ويعتبر هذا الإنجاز الأول خليجياً وعربياً في القارة الآسيوية.



66. شاركت المرأة الكويتية مشاركة تاريخية في دورة الألعاب الأولمبية في باريس، لأول مرة تشارك الكويت بأربع لاعبات في رياضات مختلفة من أصل (9) لاعبين وهم أمل الرومي (ألعاب القوى) لارا دشتي (السباحة) سعاد الفقعان (التجديف) أمينة شاه (الشراع). وقد أصبحت الرياضيتان سعاد الفقعان وأمينة شاه أول كويتيتين تشاركان في الرياضات البحرية في أولمبياد باريس 2024 حيث حصلت الفقعان على المركز الثالث في التجديف بالدورة.

67. أنشأت وزارة الخارجية لجنة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 المعني بالمرأة والسلام والأمن عام 2023، وضمت في عضويتها وزارات الداخلية والدفاع والإعلام والعدل، بالإضافة إلى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط. وتُعنى اللجنة بإعداد تقارير دورية وطنية، وصياغة السياسات والبرامج والخطط الاستراتيجية لتنفيذ أجندة المرأة، والتعاون مع المنظمات الدولية في مجال تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، بما يتماشى مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

68. انصب تركيز اللجنة في عامها الأول على إبراز دور المرأة في مختلف المجالات، لا سيما القطاع الشرطي، والقضائي، والرياضي، والعلمي. وسعت اللجنة إلى التوعية بأهمية دور المرأة وتقديم الدعم اللازم في هذه المجالات. وقامت اللجنة بتنظيم ورشة عمل تعريفية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 المعنون بالمرأة والسلام



والأمن بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) لممثلي أعضاء اللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.

69. دأبت اللجنة على رعاية العديد من المؤتمرات والفعاليات التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في بناء السلام والأمن، منها: مؤتمر المرأة العربية السلام والأمن تحت شعار "وقف الحرب على غزة الآن وليس غدا"، وفعالية "المرأة والحرب فلسطين" التي تتضمن جلسة نقاشية حول موضوع "المرأة والسلام والصحة النفسية". كما نظمت وزارة الخارجية بالتعاون مع بيت الأمم المتحدة في دولة الكويت والاتحاد الأوروبي لدى دولة الكويت منتدى يوم السلام "استعراض قوة وقيمة المرأة والسلام والأمن في الكويت وخارجها" بمناسبة الذكرى الـ 24 لاعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. ورعت اللجنة حلقة نقاش بعنوان "التصدي للترف ضد المرأة - تبادل أفضل التجارب" بالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في دولة الكويت وجمهورية فرنسا. بالإضافة إلى استضافت اللجنة المنتدى التثقيفي الأول تحت (المرأة في القطاع الأمني إنجازات مهمة وطموحات" بتاريخ 19 فبراير 2025 والذي عقد تحت مظلة الفريق المعني بمتابعة تنفيذ مشروع (دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان) الذي أبرز عميق إمكانيات المرأة ودعم تجاربهن الرائدة في القطاع لدى دولة الكويت ودول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

70. قامت اللجنة بالتعرف على تجارب الدول الشقيقة، لا سيما المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، متطلعةً إلى التعرف على عن تجربة الإمارات العربية



المتحدة الرائدة من خلال تنظيم زيارات لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتنظيم دورات تدريبية مشتركة في مجال تدريب وتمكين المرأة في القطاع العسكري، والمفاوضات والوساطة.

جدول رقم (2-2) يوضح عدد النساء في المناصب القيادية في القطاع الحكومي:

المنصب	2019	2020	2021	2022	2023
وزير	2	3	1	2	1
وكيل مساعد	46	46	50	48	48
مدير عام هيئة أو مؤسسة	1	1	0	0	0
نائب مدير هيئة أو مؤسسة	3	3	3	4	5
أمين عام	0	1	2	2	2
أمين عام مساعد	5	5	5	6	8
وكيل وزارة	5	5	4	6	5
سفير	3	3	3	3	3
عضو المجلس البلدي	1	1	1	2	2
عضو في الفتوى والتشريع	7	7	115	113	112
وكيل نيابة	4	25	19	17	83

المصدر: ديوان الخدمة المدنية (نهاية كل سنة). من خلال جدول (2-2) حصلت على مقعدين في مجلس الوزراء بنسبة 12.5%، وقد شغلت المرأة الكويتية منصب وزيرة في وزارات مختلفة مثل التربية والصحة والمواصلات والتجارة والصناعة والتخطيط والتنمية وشؤون مجلس الأمة والشؤون الاجتماعية، ورئيسة لديوان الخدمة المدنية.



71. مما لا شك فيه، أن دولة الكويت تلتزم التزاماً راسخاً بمبادئ الدستور والديمقراطية وحرية الرأي، وعليه فإنّ تطبيق نظام الكوتا، القائم على مبدأ التمييز الإيجابي وتخصيص نسب محددة لتمثيل المرأة، يُعد مخالفاً لمبدأ تكافؤ الفرص الذي نصّ عليه الدستور في المادة (29)، وانتقاصاً من مبدأ الكفاءة كمقياس أساسي لاختيار ممثلي الشعب في مجلس الأمة. وترى دولة الكويت أن العملية الانتخابية تقوم على مبدأ الحرية الفردية في اختيار المرشح الأنسب، وقد أثبتت التجارب الانتخابية السابقة مشاركة المرأة الكويتية الفاعلة في العملية الانتخابية، بنسب تفوق مشاركة الرجال، وأنّ اختيار الناخبين قد انعكس في نتائج الانتخابات التي أسفرت عن وصول نائبة واحدة فقط من أصل 50.

جدول (1) يوضح عدد الناخبين في الدوائر الخمس بدولة الكويت لعام 2022

المجموع	اناث		الذكور		
100,185	%51	515,75	%49	486,10	الدائرة الأولى
904,78	%51	561,35	%49	443,43	الدائرة الثانية
138,364	%52	718,82	%48	664,82	الدائرة الثالثة
971,208	%52	108,035	%48	100,936	الدائرة الرابعة



257,913	%50	130,185	%50	127,728	الدائرة الخامسة
---------	-----	---------	-----	---------	-----------------

وزارة الاعلام - المركز الاعلامي - وحدة المعلومات - امة 2022

72. فضلاً عن ذلك أولت دولة الكويت اهتماماً بالغاً بتمكين المرأة اقتصادياً تماشياً مع رؤية دولة الكويت التنموية (كويت جديدة 2035)، وخطة التنمية الإنمائية الثالثة 2020-2025 التي حملت عنوان "تمكين القطاع الخاص"، ويؤكد ذلك برنامج "تعزيز قدرات المواطنين والمؤسسات"، الذي ينتهج سياسة عامة داعمة للاندماج والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق التمكين المنشود من خلال:

- تسهيل وصول المرأة إلى الوظائف، وتشجيعها على الانخراط في سوق العمل في مختلف القطاعات.
- ضمان حصول المرأة على التعليم: وإزالة كافة العوائق التي تحول دون استكمال مسيرتها التعليمية.
- دعم وصول المرأة إلى المراكز القيادية: في القطاعين العام والخاص، بما يضمن مشاركتها الفعالة في صنع القرار.

73. تؤكد خطط التنمية السنوية (2020-2025) على أهمية تمكين المرأة ودعمها لأداء أدوارها المتنوعة في المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من المشروعات والمبادرات التي تُعزز مشاركتها في مسيرة التنمية.



جدول رقم (1-1) مشاريع الخطة الإنمائية الثالثة لدولة الكويت التي تدعم المرأة وتعزز دورها

اسم المشروع	الجهة المنفذة	التكلفة الاجمالية (الفعلية) د.ك	نسبة الانجاز
مشروع تنمية الطفولة المبكرة ال 1000+ يوم	وزارة الشؤون الاجتماعية	1,065,366	لم يبدأ بعد
برنامج الوالدية من أجل صحة مدى الحياة PARENTING FOR LIFELONG HEALTH للأطفال من عمر (2-9) سنة	وزارة الصحة	141,259	28.6%
استكمال أندية الفتيات	الهيئة العامة للرياضة	5,000,000	38.2%
تمكين الشباب في ريادة الاعمال	الهيئة العامة للشباب	754,530	30%
تنفيذ السياسة الوطنية للشباب	الهيئة العامة للشباب	5,000,000	51.1%

خطط التنمية للسنوات (2020-2025) الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية



• مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية:

74. تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف سكان دولة الكويت، حيث بلغت نسبتها 51% من إجمالي السكان في عام 2024. وقد حققت المرأة الكويتية تقدماً ملموساً في معدلات المشاركة الاقتصادية والانخراط في سوق العمل، حيث بلغت نسبة النساء 58% من إجمالي القوى العاملة الوطنية مقارنة بـ 42% للرجال. وفي القطاع الخاص، بلغت نسبة مشاركة المرأة الكويتية 48% مقابل 52% للذكور، بينما ارتفعت نسبة مشاركتها في القطاع الحكومي إلى 60% مقارنة بـ 40% للذكور. كما شهدت سوق العمل الكويتية ارتفاعاً في نسبة مشاركة المرأة إلى 58%، مصحوباً بزيادة في مؤشر مساواة النوع الذي بلغ 1.4.

75. حققت سيدات الأعمال الكويتيات إنجازاً بارزاً بتمثيلهن في قائمة فوربس الشرق الأوسط لأقوى 100 سيدة أعمال في المنطقة لعام 2025. حيث احتلت 7 سيدات منهن مراكز مرموقة، حيث تصدرت شيخة خالد البحر، نائبة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، القائمة باحتلالها المرتبة الثانية، تلتها المهندسة وضحة الخطيب، الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية، في المرتبة الرابعة. كما شغلت الشيخة أدانا الصباح، الرئيس التنفيذي لشركة مشاريع الكويت



(القابضة) - كيبكو، المرتبة الخامسة. وامتد تأثير سيدات الأعمال الكويتيات ليشمل قطاعات متنوعة، حيث أحرزت نادية الحجي، الرئيس التنفيذي في شركة صناعة الكيماويات البترولية، المرتبة 17، بينما حققت هنادي الصالح، رئيس مجلس إدارة شركة أجيليتي، المرتبة 22.

76. في القطاع المصرفي، شغلت إلهام محفوظ، الرئيسة التنفيذية للبنك التجاري الكويتي، المرتبة 54، ودونا سلطان، الرئيسة التنفيذية لشركة KEO International Consultants، المرتبة 58.

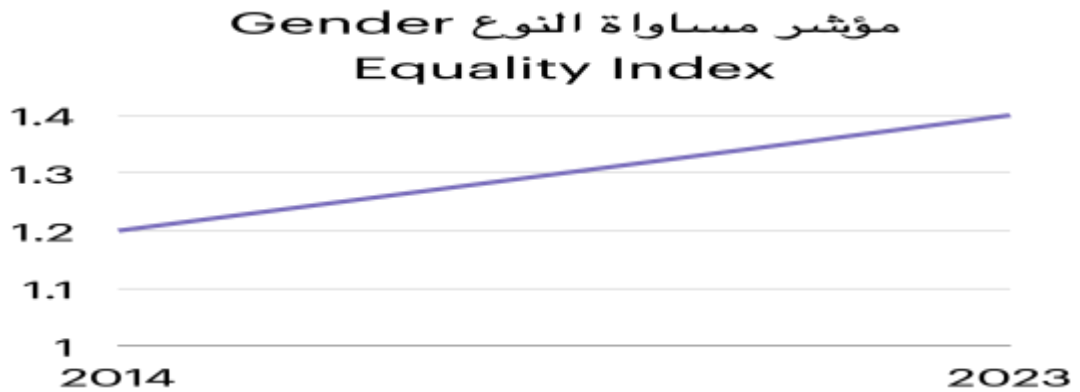
77. من أبرز الإنجازات التي حققتها المرأة الكويتية مؤخرًا هو دخولها مجال الوساطة العقارية في سوق المناخ، حيث افتتحت كل من سبيكة البحر وجيهان معرفي أول مكتب للوساطة العقارية في السوق، ليصبح بذلك أول مكتب تديره سيدات كويتيات في هذا المجال في عام 2024.

78. شهد عام 2025 ارتفاعًا في عدد النساء في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في الشركات المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية، حيث بلغ عددهن 60 امرأة في 150 شركة مدرجة، مقارنة بـ 55 امرأة في 160 شركة مدرجة في عام 2024. كما حازت المرأة 52 عضوية من أصل 1003 أعضاء في مجالس إدارة الشركات، بنسبة 5.1 في المئة. وتشغل المرأة الكويتية 4 ٪ من وظائف الإدارة التنفيذية العليا في الشركات المدرجة بالبورصة. بالإضافة إلى أن قطاع البنوك يعد الأكثر تعيينًا للمرأة في الوظائف القيادية، حيث بلغ عددهن 28 امرأة من أصل 160



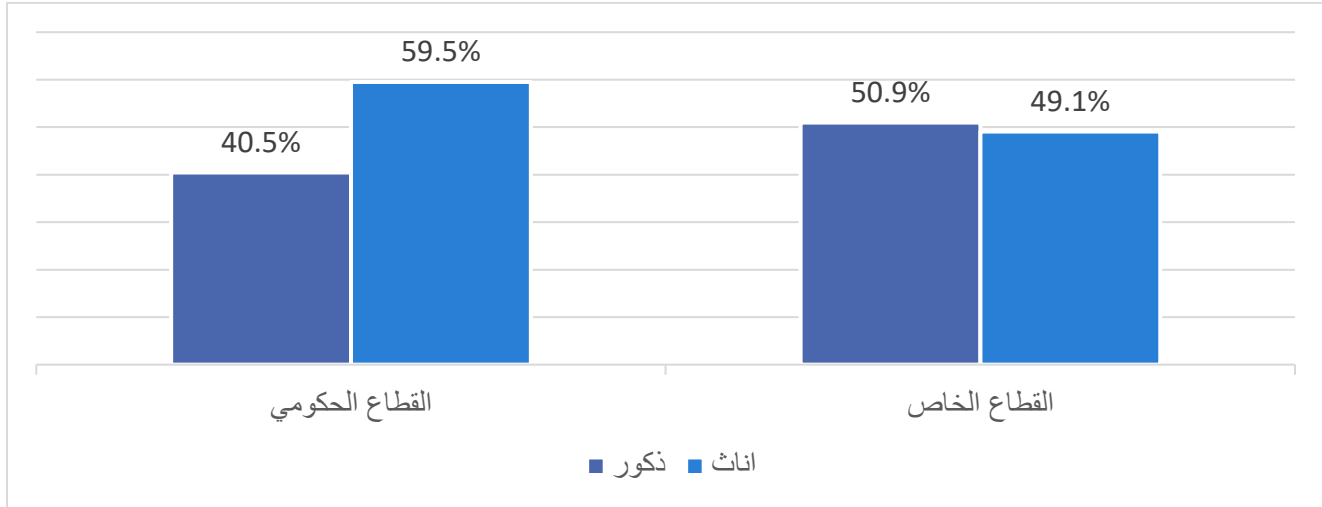
منصبًا في البنوك، بنسبة 17.5 في المئة. ويليه قطاع الخدمات بعدد 16 امرأة في المناصب التنفيذية. وتترأس للمرة الأولى البنك الصناعي السيدة هديل بوخضور.

79. تشكل النساء حوالي 53% من إجمالي موظفي هيئة الاستثمار الكويتية، وتتولين إدارة 80% من الأصول التي تديرها هيئة الاستثمار الكويتية كما أن 41% من خريجي برامج التدريب الخاصة بالهيئة هن من النساء، ومن بينهم شخصيات قيادية كوزير المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 19% من المشاركين في برنامج ماجستير إدارة الأعمال التابع للهيئة هن من النساء، مما يساهم في تكوين جيل جديد من القيادات النسائية في مجال الاستثمار.



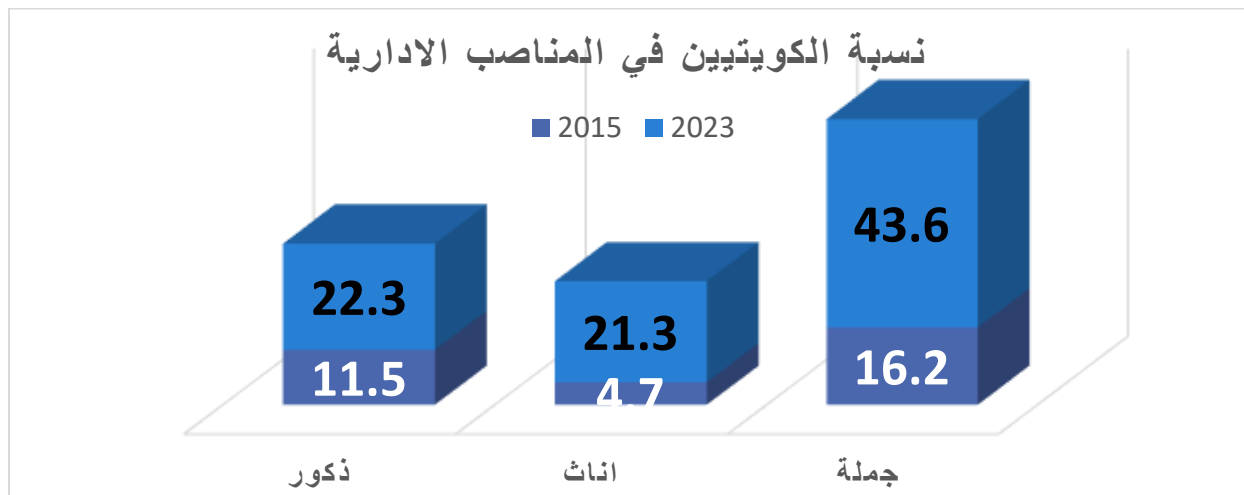
شكل (2-1)

نسبة مشاركة المرأة الكويتية في القطاع الحكومي والخاص



شكل رقم (3-1)

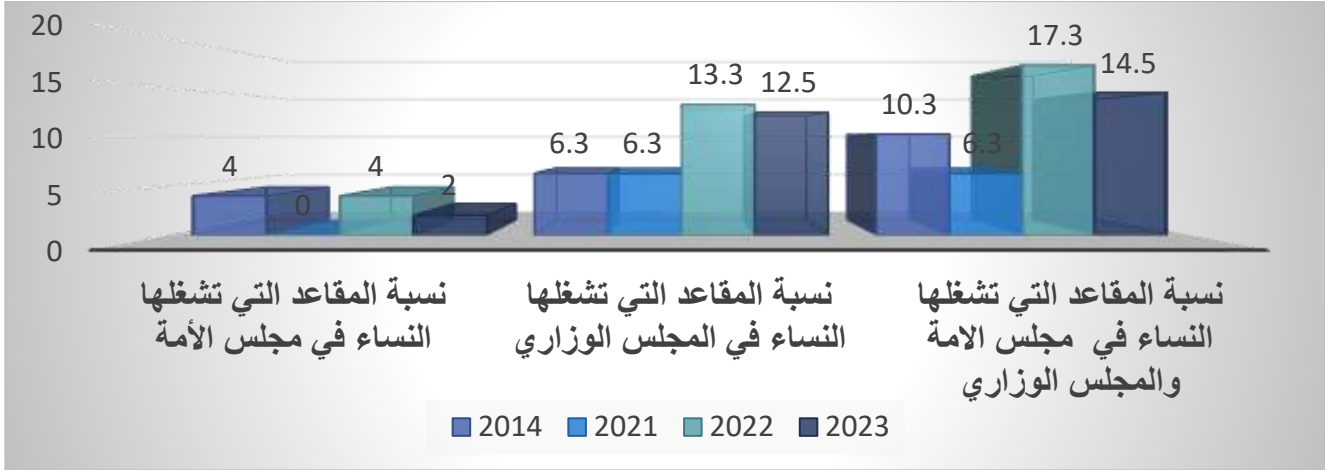
نسبة النساء في المناصب الإدارية



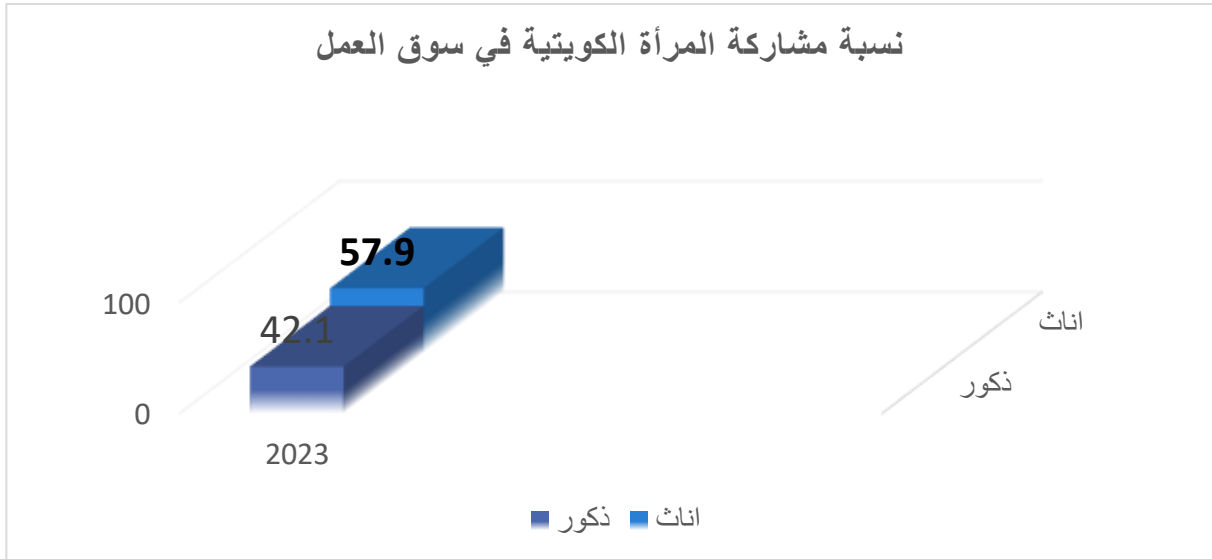


شكل رقم (4-1)

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطنية والحكومات المحلية



شكل رقم (5-1): نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الكويتي 2023





. الحماية من العنف الاسري بما في ذلك حماية الطفل:

80. تؤمن دولة الكويت بأهمية توفير الحماية اللازمة للمرأة من العنف الاسري، حيث افتتح مركز لإيواء ضحايا العنف الاسري في 2021، كما أنشأت الدولة مركزين لتلقي البلاغات من العنف الاسري، ودشنت خطاً لتلقي البلاغات والاستشارات المتعلقة بالعنف الاسري في 2024، كما أنشأت الدولة مركز لحماية الطفولة في 2024.

81. أنشأ نظاماً وطنياً للإبلاغ عن العنف الأسري، لتسهيل إجراءات تقديم البلاغ، ورفع الوعي المجتمعي لاسيما من خلال المناهج الدراسية، إضافة إلى ذلك أصدر المحامي العام الأول تعميماً في يوليو 2024، يُمكن الضحية من طلب إصدار الحماية له أو لأفراد أسرته من المعتدي، طالما أن القضية رهن التحقيق. وفي مرحلة لاحقة، تتبع آليات تنطلق من مبادئ حقوق الإنسان، معنية بتعامل أعضاء السلطة القضائية مع الفئات الضعيفة حسب الاحتياجات (وهم: الأطفال، النساء ضحايا العنف، ذوي الإعاقة، كبار السن، ضحايا الاتجار)، كما تُراعى مرونة الإجراءات القضائية معهم، من حيث: تحول جلسات المحاكمة إلى مغلقة، وتوفير غرف استماع سرية، وتوفير خدمات مجانية مترجمين ولغويين لمن يعاني من صعوبات لغوية.



82. تعد دولة الكويت من البلدان التي تولي اهتمام بالغ بحقوق الطفل، وتسعى الى تحسين وتطوير سبل الحياة والعيش الكريم له، وتكفل له كافة حقوقه، استناداً الى الدستور والتشريعات الوطنية، حيث اشارت المادة 9 من الدستور الى أن " الاسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة"، كما أشارت المادة 10 الى " ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي"، كما تنص المادة (3) من قانون (21) لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل على (يكون للطفل كافة الحقوق الأساسية بما في ذلك حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة، وفي التمتع بمختلف التدابير الوقائية، وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية، أو الإهمال أو التقصير). وتنص المادة (40) على (التعليم حق لجميع الأطفال ولا يجوز حرمانهم منه وتكون الولاية التعليمية على الطفل للحاضن سواء كان الأب أو الأم أو الوصي أو القيم – وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون الأحوال الشخصية، وعلى ما يحقق مصلحة الطفل..) إضافة الى ذلك فقد تضمنت تشريعات عدة على أحكام تحمي حقوق الطفل وتأمين له نشأة كريمة سليمة.



83. فيما يتعلق بالحماية والرعاية الصحية، المنسجمة مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المعنون (الصحة الجيدة والرفاه) بالإضافة إلى الهدف الرابع المعنون (التعليم الجيد) والهدف السادس عشر المعنون (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، حيث وُسع نطاق خدمات عيادات الطفل السليم في جميع المناطق الصحية، ووصلت نسبة الخدمات المقدمة للأطفال من عمر 6-12 عام ما نسبته 91%، كما استحدثت خدمة صحية لفئة اليافعين تشمل الخدمات المقدمة التالية: الخدمات التشخيصية والعلاجية والوقائية والتعزيزية ومتابعة التطور النفسي والجسدي للأطفال وتقديم الاستشارات التوعوية لأولياء الأمور. ومن جانب آخر، سنت دولة الكويت خطة واستراتيجية إعلامية للأعوام 2021 – 2023 لتعزيز دور الاسرة في المجتمع، متضمنة حظر ومنع استغلال الأطفال في المواد الإعلامية.

84. تنفيذاً لقانون الحماية من العنف الاسري رقم 16 لسنة 2020، اعتمدت الدولة برامج تدريبية لتأهيل كوادر مراكز الحماية الأسرية وفق المعايير النفسية والاجتماعية العالمية، وتسعى هذه البرامج لتطوير مهارات العاملين وتعزيز كفاءتهم في التعامل مع الحالات المتأثرة بالعنف الأسري. حيث يعمل مكتب حماية حقوق الطفل على رصد ومتابعة حالات الاعتداء والإهمال ضد الأطفال، ويقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة، وإيماناً بأهمية بناء قدرات المهنيين المتعاملين مع الحالات من مختلف التخصصات، نظم المكتب خلال الفترة 2014-2022 ما يقارب (94) دورة تدريبية، استفاد عدد (2000) مشارك.



85. كما نظم في 2024 ورشة تدريبية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن استجابة النظام الصحي لمكافحة العنف ضد الأطفال بالتعاون مع الجهات ذات الصلة مثل (الرعاية الصحية الأولية وإدارة الصحة المدرسية). علاوة على ذلك، شكل مكتب حماية الطفل فريق بحثي بالتعاون مع جامعة الكويت لمتابعة تطبيق برنامج الوالدين من أجل صحة مدى الحياة للأطفال من عمر السنتين إلى 9 سنوات ويختص الفريق بتطوير وتكثيف أدوات الرصد والتقييم والبحث، وعمل دراسة لتقييم النتائج الأولية والثانوية قبل واثناء وبعد تطبيق البرنامج لدراسة تأثيره، وقياس مدى استخدام أساليب الوالدية الإيجابية وسلوكيات الأطفال السلبية ومعدل الضغط النفسي لدى الوالدين قبل وبعد تطبيق البرنامج.

86. دشّن مكتب حماية الطفل موقع الكتروني خاص وخط هاتف لتلقي الشكاوى، وذلك لحفظ سلامة الأطفال من العنف أو أي نوع من الاستغلال، كما شارك المكتب مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت بحملات توعوية تهدف إلى نشر الثقافة والوعي المجتمعي بدور المكتب وقانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل.

87. تعاملت الإدارة المجتمعية في وزارة الداخلية المختصة بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الطفل مع 1373 شكوى متعلقة بحقوق الطفل خلال الفترة من 2020 إلى 2024، منها: 273 شكوى في 2020، و221 شكوى في 2021، و279 شكوى في 2022، و322 شكوى في 2023، و223 شكوى حتى أكتوبر 2024.



88. قام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بتشكيل فريق عمل مختص لمراجعة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل والأسرة، بهدف تعزيز الإطار القانوني وحماية حقوق هذه الفئات. وبناءً عليه، تم التواصل مع الأمانة العامة للأوقاف للاستفسار عن إمكانية اعتماد تقنية البصمة الإلكترونية للمرأة كآلية لضمان موافقتها الشخصية على الزواج. وقد تمت موافاة وزارة العدل بموافقة الأمانة العامة للأوقاف بشأن هذه المبادرة. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ آلية التحقق من الموافقة عبر البصمة الإلكترونية فور الانتهاء من استكمال الإجراءات التنظيمية والفنية اللازمة.

89. أصدر المجلس الأعلى لشؤون الأسرة اللائحة التنفيذية لقانون الحماية من العنف الأسري، في عام 2023، كما تم تشكيل لجنة الحماية من العنف الأسري، المنصوص عليها في المادة (3) من القانون، والتي عقدت عدة اجتماعات وشكلت فرق عمل لتنفيذ اختصاصاتها. كما مُنحت صفة الضبطية القضائية لعدد (7) من موظفي إدارة مراكز الحماية، معظمهم من النساء، وفي إطار توفير الحماية والدعم للفئات المتضررة، تم تفعيل مركز الإيواء الخاص بالعنف الأسري، الذي استقبل حالات عديدة وقدم استشارات نفسية واجتماعية، إلى جانب تقديم رعاية صحية بالتعاون مع الجهات المختصة، وتوفير عدد (3) وجبات يومية للنزيلات، وخدمات نقل مجانية، وحماية أمنية. كما أتاح المجلس للنزيلات غير القادرات مالياً الاستعانة بمحاميين متطوعين بالتنسيق مع جمعية المحامين الكويتية.



90. بهدف لتطوير منظومة حماية الأسرة، نسّق المجلس مع الجهات ذات الصلة لاعتماد آلية متكاملة لاستقبال بلاغات العنف الأسري وتوفير الحماية الشاملة للضحايا. كما عمل على تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لتكثيف رفع الوعي بقضايا حماية الأسرة والطفل.

91. بالإضافة إلى ذلك، تم افتتاح مركز لحماية الطفولة في عام 2023، بعد تشكيل فريق متخصص لوضع السياسات والآليات اللازمة لاستقبال الأطفال وتقديم الرعاية اللازمة لهم عبر طاقم فني مدرب للتعامل مع الحالات الطفولية، نظراً لخصوصيتها وأهميتها في المجتمع.

92. تختص إدارة الحضانة العائلية في وزارة الشؤون الاجتماعية برعاية فئة مجهولي الوالدين ومن في حكمهم، وفقاً للقانون رقم 80 لسنة 2015، الذي يشتمل على مواد تعالج الجرائم الاجتماعية مثل المواد (18، 19، 20). كما تعمل إدارة رعاية الأحداث وفقاً لقانون الأحداث رقم (2015/111) وتعديلاته بموجب القانون رقم (2017/1) ولائحته التنفيذية، بهدف حماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع وضمان حقوقهم في إطار قانوني شامل.

93. كما يوجد في الكويت قانون الحماية من العنف الأسري رقم 16 لسنة 2020 والذي يجعل النيابة هي الجهة المختصة في كافة الجرائم التي يكون أطرافها أفراد الأسرة وهم:

– الزوج وزوجه بعقد زواج رسمي وأبناءهما وأحفادهما.



- أبناء أحد الزوجين من زواج رسمي.
 - الأب والأم لأي من الزوجين.
 - الإخوة والأخوات لأي من الزوجين.
 - زوج الأم أو زوجة الأب.
 - الشخص المشمول بحضانة أسرة بديلة.
 - تجمع بينهم رابطة الحضانة أو الوصاية أو الولاية أو كفالة اليتيم أو المصاهرة.
- وحرصاً من المشرع على الترابط الأسري والحفاظ على أواصر الأسرة فقد استحدث نصاً يتعلق بجواز قيام الشاكي بوقف سير الدعوى بأي مرحلة تكون فيها شكوى "العنف الأسري".

• حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

94. تحرص دولة الكويت على تأمين حياة كريمة وبيئة سليمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعنى الدولة برعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استناداً إلى قانون رقم 8 لسنة 2010 الذي تنظم أحكامه كل ما يخص حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحصولهم على كافة الحقوق المدنية والسياسية والثقافية بالمساواة مع الآخرين دون تمييز، وهذا ما ترسيه قواعد دستور دولة الكويت.

95. أطلقت دولة الكويت جائزة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، للإبداع للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لقرار مجلس الوزراء 305 لسنة 2024.



96. يسعى "مشروع إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية الخاصة"، المنضوي تحت رؤية "كويت جديدة 2035، إلى إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودمجهم بشمولية، وتوفير خدمات مستدامة والحد من الإعاقة وإعادة التأهيل الطبي والتعليم وخدمات التدريب المهني.

97. شكلت دولة الكويت لجنة برئاسة القوة العامة للإطفاء، وعضوية عدد من الجهات الحكومية، لوضع واعداد خطة وتدابير لاتباعها في وقت الطوارئ، ومن ضمنها خطة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية. بالإضافة إلى ذلك، تتوالى القرارات الوزارية المعنية بتجديد الاشتراطات والمواصفات الفنية والمعايير الدولية اللازمة للملاجئ، وتأخذ بعين الاعتبار بتنفيذ تدابير الدفاع المدني وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

98. تقدم دولة الكويت الدعم التعليمي والتأهيلي لذوي الإعاقة لضمان حصولهم على تعليم جيد ودامج (من مراحل رياض الأطفال إلى التعليم الجامعي)، كما تقدم الدعم لغير القادرين من خلال المراكز والمؤسسات التأهيلية المعتمدة لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، حيث حُصص مبلغ دعم لهذه الفئة يقدر بمليون دينار عن السنة المالية 2023/2024، وتصل الطاقة الاستيعابية من الطلبة والطالبات لتلك المراكز:

- 43 مدرسة: 6,351 شخص
- 31 حضانة خاصة: 1,282 شخص
- 17 مؤسسة تأهيلية: 1,841 شخص



• 2 مراكز علاجية مسائية (حصص تقوية لطلبة المدارس الحكومية أصحاب الإعاقات التعليمية): 336 شخص.

- عدد الطلبة الملتحقين في جامعة الكويت عدد 15 طالب.
- عدد الطلبة المسجلين في التعليم التطبيقي والتدريب عدد 421 طالب.
- عدد الطلبة المسجلين في البعثات الداخلية عدد 900 طالب.
- عدد الطلبة المسجلين في البعثات الخارجية عدد 180 طالب.

99. كما تتعاون الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة مع جمعية البناء البشري، في إقامة حملة "شركاء في توظيفهم"، التي توفر التدريب النوعي ويشارك في الحملة 16 جهة ومؤسسة معنية (قطاع عام، خاص، مصرفي)، والجدير بالذكر أن أُقيمت 6 حملات للتوظيف، وحققت أعلى نسب في التوظيف في الحملة الأخير، كما عُقد التعاون مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي لإضافة برنامج تدريبي لوظيفة مساعد فني مختبر في الحملة السادسة 2023. حيث كان أعداد المتدربين في الدفعة الأولى: 29 متدربًا، وُظف منهم 65.5%، ووصل أعداد المتدربين في الدفعة الخامسة إلى 100 متدرب، وظفوا جميعًا بنسبة 100%. كما يوجد تعاون مع سلطنة عمان لنقل خبرات حملة شركاء لتوظيفهم ونقل البرنامج التدريبي للأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيفهم في السلطنة.

100. إطلاق حملة في عام 2024 بعنوان (نرعاهم ليزهروا)، تهتم بجميع الأطفال المعاقين والأطفال المعرضين للخطر، والأطفال ذوي التأخر النمائي، وذلك للحاجة الملحة الى الرعاية والتوجيه والإرشاد، والتي هي من صميم عمل مراكز التدخل المبكر للأطفال بمفهومها الأشمل،



إضافة الى توفير عيادات الامراض النفسية في 48 مركز للرعاية الصحية الأولية، تقدم من خلالها العلاج المتكامل الدوائي وجلسات العلاج النفسي، والتي يتم التعامل معها بمنتهى الخصوصية.

101. تهتم دولة الكويت بالأمان الاجتماعي والعيش المستقل للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تقدم وبشكل سهل المنح الإسكانية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، كما رصدت ميزانية مخصصة لمن تثبت إعاقته للسنة المالية 2023/2024 بمبلغ وقدره 104 مليون دينار كويتي. كما توفر أجهزة تعويضية، حيث تم الانتهاء من إجراءات توريد 292 سماعة لمن لديهم إعاقة سمعية، وفيما يخص الكراسي المتحركة تم تسليم 294 كرسي لمستحقيها، بميزانية تبلغ 1,700 مليون وسبعمائة ألف دينار كويتي للسنة المالية 2023/2024.

102. تشارك دولة الكويت في الفعالية الدولية والإقليمية من خلال اللجان المشتركة مع الدول الشقيقة، وكذلك مع المنظمات الدولية، مثل: اجتماعات "فريق خبراء الإسكوا المعني بالإعاقة" التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وذلك بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الفضلى تجاه دعم وحماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تركز الاستراتيجية المستقبلية للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة على الدمج في عدد من المجالات:- الرعاية الطبية، التعليم، الترفيه والرياضة، باعتبارها جزء من الخطة الوطنية الإنمائية، وذلك من خلال تقييم المراكز وفقاً لكود البناء الكويتي ووضع الحلول الهندسية لتأهيلها.



103. ساهمت دولة الكويت متمثلة في الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة بعدد من المشاركات والمبادرات لدعم ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل والوظيفة والحياة مؤخرا وهم كالتالي:

- المهرجان المسرحي السابع للأشخاص ذوي الإعاقة لدول مجلس التعاون الخليجي المقامة في دولة قطر.
- إطلاق معرض انا موهوب 5 للأشخاص من ذوي الإعاقة.
- انعقاد مؤتمر والملتي الدولي الأول لتكنولوجيات ذوي الاحتياجات الخاصة الذي نظمته كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا تحت شعار (الذكاء الصناعي في خدمة المساواة والشمولية) بالشراكة مع مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الكويت ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- اقامت جامعة الكويت معرضا بمناسبة اليوم العالمي لذوي الإعاقة يهدف الي تسليط الضوء على ابداعات واسهامات ذوي الإعاقة في جميع المجالات.
- إطلاق المعرض الفني (انتاجي) والذي يعكس التزام دولة الكويت بتمكين وعرض مواهب الأشخاص من ذوي الإعاقة في مجالات الحرف اليدوية والفنون.
- اقامت مارثون ذوي الإعاقة السنوي تحت عنوان "تحدي".
- عرض مشاركة الأشخاص من ذوي الإعاقة في اكسبو 965 للمعارض التراثية والحرفية والمبدعين.



104. على صعيد آخر، تعمل وزارة العدل على زيادة عدد مترجمي لغة الإشارة وضمان تواجدهم بشكل دائم في دور العدالة، مع إيلاء اهتمام خاص لمستوى كفاءتهم وخضوعهم لتدريب متقدم، وذلك تطبيقاً لنص المادة 5 من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما يأتي ذلك إدراكاً لحساسية المجال القضائي، حيث قد يترتب على غياب المترجم أو ضعف جودة الترجمة عواقب قانونية جسيمة تؤثر على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

105. من جانب آخر، تُولي وزارة الإعلام في دولة الكويت اهتماماً بالغاً بدعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمينهم في سوق العمل، تأكيداً على التزامها بتعزيز التنوع والشمولية. ويظهر هذا الالتزام من خلال توظيف 240 موظفاً من ذوي الإعاقة في مختلف قطاعات الوزارة، وهو ما يعكس سعيها لتوفير بيئة عمل تحتضن الجميع وتدعم إمكانياتهم. وتعمل الوزارة على تهيئة كافة السبل لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المساهمة الفاعلة في سوق العمل، بما يعزز قيم المساواة والشمولية في بيئة العمل. وفي إطار خدماتها الإعلامية الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة، يوفر تلفزيون دولة الكويت عدد (3) نشرات إخبارية سياسية مدعومة بلغة الإشارة، لضمان وصول المعلومات والأخبار إلى المشاهدين من فئة الصم وضعاف السمع بطريقة دقيقة وشاملة.



106. علاوة على ذلك، يُعرض حالياً على القناة الثالثة لتلفزيون دولة الكويت برنامج بعنوان "أهل الهمم"، وهو برنامج يومي يقدمه الإعلامي عبد الكريم العنزي، الذي ينتمي إلى فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، يسلط الضوء على إنجازات المبدعين من الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات متنوعة تشمل الرياضة، الفنون، الإعلام، والشعر. ويمثل البرنامج منصة متميزة لاستعراض قصص النجاح والإلهام، مقدماً نموذجاً يحتذى به في الإصرار والعزيمة والإبداع. كما تلتزم وزارة الإعلام بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إطلاق مبادرات وبرامج متخصصة تهدف إلى تمكينهم في مجال الإعلام. وتشمل هذه الجهود توفير محتوى إعلامي بلغة الإشارة لتمكين الصم وضعاف السمع من الوصول بسهولة إلى المعلومات. وتحرص الوزارة على وجود كوادر متخصصة في التعامل مع مختلف الإعاقات لتقديم الدعم اللازم وضمان تكامل الخدمات الإعلامية، بما يرسخ رؤيتها الشاملة نحو مجتمع أكثر انفتاحاً وشمولية.

107. كما تنوعت الإنجازات الرياضية محلياً وخليجياً وعربياً ودولياً التي حققها الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت. تمثلت في فوز منتخب الكويت لذوي الإعاقة بميداليتين، ذهبية وبرونزية، في دورة الألعاب البارالمبية الصيفية (باريس 2024) وحقق منتخب الكويت 24 ميدالية متنوعة في بطولتي ملتقى الشارقة الدولي وفزاع الدولية الـ 15 لألعاب القوى للمعاقين في فبراير 2024، وفاز الأولمبياد الخاص الكويتي بـ 21 ميدالية متنوعة بدورة الألعاب العالمية الصيفية للأولمبياد الخاص (برلين 2023)، وحقق منتخب الكويت للمعاقين 13 ميدالية



متنوعة في بطولة الشارقة الدولية لألعاب القوى للمعاقين في فبراير 2019، كما سيشترك وفد الكويت لرياضة الإعاقة الذهنية من الأولمبياد الخاص الكويتي بدورة الألعاب العالمية الشتوية الـ12 للأولمبياد الخاص 2025 التي تستضيفها مدينة تورينو الإيطالية من 8 إلى 15 مارس الجاري.

108. تهتم دولة الكويت بالأمان الاجتماعي والعيش المستقل للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تقدم وبشكل سهل المنح الإسكانية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرتهم، كما رصدت ميزانية مخصصة لمن تثبت إعاقته للسنة المالية 2023/2024 بمبلغ وقدرة 104 مليون دينار كويتي. كما توفر أجهزة تعويضية، حيث تم الانتهاء من إجراءات توريد 292 سماعة لمن لديهم إعاقة سمعية، وفيما يخص الكراسي المتحركة تم تسليم 294 كرسي لمستحقيها، بميزانية تبلغ 1,700 مليون وسبعمائة ألف دينار كويتي للسنة المالية 2023/2024.

109. في يوليو 2024 وافق المجلس البلدي على إلغاء الجدول رقم 15 من لائحة البناء بشأن الاشتراطات والمواصفات الخاصة بتسهيل حركة واستعمالات ذوي الاحتياجات الخاصة داخل وخارج كل المباني في جميع مناطق الكويت الملحق بالقرار الوزاري رقم 206 لسنة 2009 بشأن تنظيم أعمال البناء والجداول الملحقة، واستبداله بقرار وزاري رقم 2024/696 بشأن تعديل كود الكويت لإمكانية الوصول وفق التصميم العام المعتمد من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، الذي يراعي كافة الإعاقات، وفقاً للاستعمال المحدد للمبنى.



110. اعتماد وزارة التربية مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة مجمع مدارس التربية الخاصة بتكلفة تقدر بمبلغ 149 مليون دينار كويتي.

111. اعتماد مسمى وظيفي (مترجم لغة إشارة) في ديوان الخدمة المدنية لدعم وتعزيز اعداد المرشحين لهذه الوظيفة، في 2024.

112. تؤكد دولة الكويت على مواصلة التزامها بالعمل لتأمين حياة كريمة وبيئة داعمة للأشخاص ذوي الإعاقة، إيماناً منها بأن دمجهم ليس فقط واجباً أخلاقياً، بل هو استثمار حقيقي في مستقبل المجتمع بأكمله، حيث فرضت نسبة توظيف للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمادة 14 من قانون 8 لسنة 2010 في شأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا تقل عن 4% من العاملين الكويتيين لدى جهات الدولة.

113. تم تعيين فريق (أصدقاء المعاقين) ويعنى الفريق بمتابعة ورصد الانتهاكات والصعوبات كافة التي تواجه ذوي الإعاقة ويقوم بالمتابعة والإشراف والرقابة لضمان تنفيذ كل الحقوق الخاصة بهم وحمايتهم من الأذى والانتهاك لكرامتهم من الأفراد أو أفراد الأسرة المباشرة أو من المؤسسات الحكومية والأهلية والتي تقدم كل الخدمات الحياتية في الدولة.



• حقوق العمال الأجانب ومكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص:

114. تكفل دولة الكويت حقوق العمال الأجانب، بما ينسجم مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الداعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف الثامن المعنون بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف السادس عشر المعني بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

115. أطلقت الهيئة العامة للقوى العاملة في عام 2023، خدمات إلكترونية جديدة لتسهيل عملية تقديم الشكاوى وحل المنازعات المتعلقة بالعمالة المنزلية، كما نظمت دورات تدريبية للمحققين والمفتشين لتمكينهم من التعرف على حالات العنف ضد العمالة المنزلية، بالإضافة إلى ذلك، تم توفير مركزاً لإيواء للعمالة الوافدة، حيث تم استقبال 3343 نزيلة في عام 2024.

116. تطبق الهيئة العامة للقوى العاملة قانون العمل رقم 6 لعام 2010 على جميع العمال دون تمييز، وتمكينهم من تقديم الشكاوى في حال تعرضهم لأي انتهاكات، والتحقيق فيها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها. كما تم تنظيم جولات تفتيشية على مقرات العمل ومكاتب الاستقدام لضمان تطبيق القانون، وفي عام 2024، نظمت 22402 جولة تفتيشية.

117. عند الاشتباه بوجود حالة للاتجار بالبشر، يتم إيواء العامل في مركز الإيواء المخصص، وتُوفر الحماية القانونية الكاملة، حيث يُستدعى صاحب العمل ويُحقق معه، وإذا ثبت وجود حالة اتجار بالبشر يُحال إلى القضاء، وتكون كافة درجات التقاضي مجانية ومُعفية من الرسوم. كما تقدم الخدمات الإنسانية الأخرى مثل الخدمات الصحية والترفيهية والغذائية، لحين حصولهم على كافة حقوقهم.



118. تتعاون دولة الكويت مع جميع دول العالم في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص، وتقوم اللجنة الوطنية الدائمة لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بزيارات إقليمية ودولية الى عدد من الدول، لتبادل الأفكار والرؤى التجارب والممارسات الفضلى في هذا المجال.

119. يتضمن الهدف الثالث في خطة العمل الوطنية للجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص للأعوام (2023-2028) تطوير الإطار التشريعي والقانوني لجرائم الاتجار بالأشخاص، وتطوير العمل القضائي للتمكين من الإبلاغ عن الجرائم، ودُشن العمل بالبلاغ الإلكتروني في جرائم الاتجار بالأشخاص على موقع النيابة العامة في أكتوبر 2024.

120. كلف مجلس الوزراء بقراره رقم 261 / 2018، بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التي تركز على ثلاثة محاور (الوقاية، والحماية، وبناء الشراكات والتعاون الداخلي والإقليمي والدولي)، ويعد كذلك "نظام الإحالة الوطنية" أحد أبرز أوجه الاهتمام بالضحايا، باعتباره نظام استرشادي نظام استرشادي يهدف إلى وضع مراحل محددة بداية من: التعرف على الضحية حتى مقاضاة الجناة وانتهاء بالعودة الطوعية وإعادة الإدماج. وتلتزم بتنفيذه العديد من الجهات الوطنية بحسب الاختصاص، حيث عُينت نقاط وصل وطنية من كافة الجهات المعنية لتسهيل الوصول للمعلومات والاطلاع على مجريات تنفيذ نظام الإحالة.



121. قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بوضع خطة عمل وطنية في إطار استراتيجي للأعوام (2023 – 2028)، تقوم على أربعة أهداف رئيسية ذات أولويات استراتيجية:

- **الهدف الأول:** الوقاية، معني برفع الكفاءة وبناء القدرات، وزيادة مستوى التوعية بالمخاطر، ومواجهة فرص العمل الاحتيالية.
- **الهدف الثاني:** معني برفع كفاءة مقدمي الحماية، وتقديم الدعم والمساعدة المباشرة للضحايا.
- **الهدف الثالث:** الملاحقة القضائية، وتُعنى بتطوير الإطار القانوني والتشريعي لجرائم الاتجار بالأشخاص، وتطوير آليات العمل القضائي للتمكين من الإبلاغ عن الجرائم.
- **الهدف الرابع:** القضايا الشاملة، وتشمل البيانات والبحوث والدراسات، وتعزيز التعاون الدولي بما يحقق الأهداف، وتعزيز الاستشارة.

122. تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتنسيق مع عدد من الجهات المعنية، مثل التنسيق مع وزارة الصحة لتوفير كوادر طبية تعمل داخل دار الايواء، والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتوفير استشارات نفسية لضحايا الاتجار بالأشخاص، وتنسق مع كذلك مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نحو إدراج محاضرات ضمن خطتها حول محاربة ونبذ الشريعة الإسلامية لأفعال الاتجار بالأشخاص، حيث قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنظيم عدد (26) محاضرة في مختلف مساجد محافظات دول الكويت خلال شهر مارس وأبريل من عام 2024.



123. افتتحت وزارة الداخلية في 2024، مكتب لها في مطار الكويت الدولي – مبنى الركاب (T1)، بالإضافة الى قرب الانتهاء من افتتاح مكتب آخر لها في مبنى ركاب الخطوط الجوية الكويتية (T4) – مطار الكويت الدولي.

124. عقدت وزارة الداخلية بالتعاون المنظمة الدولية للهجرة في دولة الكويت دورة تدريبية شاملة بعنوان " دور رجال الامن في مكافحة الاتجار بالأشخاص "، في نوفمبر 2024، استفاد منها الضباط من مختلف الإدارات ذات الصلة، حيث تدرج هذه الدورة ضمن سلسلة متواصلة من الدورات التدريبية التي تهدف الى تعزيز الجهود الرامية الى مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتطوير مهارات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

125. كما تشارك اللجنة الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، مثل:

- أعمال المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في دولة قطر خلال الفترة من 16-17 مايو 2023.
- أعمال الدورة الخامسة للمنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط بعنوان "مكافحة الاتجار بالبشر عبر تشريعات وإجراءات العمل" المنعقد في سلطنة عمان – مسقط، بتاريخ 17 أبريل 2024.
- أعمال الندوة بعنوان "تعزيز التعاون في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص" المنعقد بتاريخ 24 أبريل 2024 –الرياض.



- في إطار التعاون ما بين وزارة الخارجية – إدارة شؤون حقوق الإنسان مع وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، شُكل وفد رسمي برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان، وعضوية عدد من الجهات الأعضاء باللجنة للولايات المتحدة الأمريكية واشنطن خلال الفترة من 10-13 يونيو 2024.
- زيارة وفد برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان، ويضم أعضاء اللجنة لمملكة البحرين الشقيقة للاطلاع على تجربتها في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في مايو 2024.
- المؤتمر الذي يعقده المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في القاهرة بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لدى جمهورية مصر العربية بعنوان "استكشاف الممارسات الفعالة في التصدي للاتجار بالأطفال.
- المبادرات الواعدة وأفضل الممارسات" في القاهرة – جمهورية مصر العربية بتاريخ 1 أغسطس 2024.
- أعمال مؤتمر فيينا لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2024، والذي عقد بالشراكة مع منظمة الهجرة الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنعقد يوم 17 أكتوبر 2024، في فيينا (افتراضياً).



126. عقدت زيارة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية المتجولة المعنية برصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، إلى دولة الكويت، خلال فترة 3-5 نوفمبر 2024، واجتمعت بأعضاء اللجنة الوطنية، إلى جانب جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني، وممثلي السفارات الأجنبية المعتمدة لدى دولة الكويت، بالإضافة إلى زيارة ميدانية لمركز إيواء العمالة الوافدة للرجال.

127. عرضت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تقرير إنجازات ومتطلبات اللجنة خلال المرحلة المقبلة على اجتماع مجلس الوزراء المقرر المنعقد بتاريخ 2024/10/22، وذلك من خلال وفد اللجنة برئاسة معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية- رئيس اللجنة والسادة أعضاء اللجنة ممثلي وزارات الخارجية والعدل، حيث قرر مجلس الوزراء المقرر تكليف اللجنة بموافاة مجلس الوزراء بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر بأخر المستجدات في هذا الشأن والمعوقات التي تواجه أعمال اللجنة حتى يتسنى لمجلس الوزراء المقرر معالجتها.

128. أصدرت النائب العام قرار رقم 25 لسنة 2024 بشأن تعديل مسمى نيابة العاصمة إلى نيابة العاصمة ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والصادر من سعادة المستشار النائب العام.



129. وقعت وزارة العدل اتفاقية إعلان نوايا مع ممثل مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة لمنطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف المضي قدماً في تعزيز أطر الشراكة المستقبلية بين الطرفين في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شهر ديسمبر 2023. كما وقعت مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة لمنطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر يوليو 2024، حيث تهدف المذكرة إلى تبادل الآراء الفنية والاستشارية والتشاور حيال التجارب الدولية المتعلقة بتطبيق استراتيجيات مكافحة الاتجار بالأشخاص.

130. افتتح مركز إيواء العمالة الوافدة من الرجال في منطقة حولي يوم الأحد الموافق 13 فبراير 2025، حيث يحقق المركز المتطلبات الدولية ويوفر الخدمات الأساسية، هذا كما أن الدخول إلى المركز تكون متاحة للعامل حسب رغبته أو عن طريق إحالاته من قبل الجهات الحكومية، كما يخير العامل بالعودة إلى بلده أو مواصلة النزاع قضائياً.

131. أصدر معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، الشيخ فهد اليوسف السعود الصباح، القرار الوزاري رقم 1 لسنة 2025، بشأن تعديل بعض أحكام لائحة قواعد وإجراءات منح الأذن بالعمل، والذي قضى بإضافة بند ينص على حظر تسجيل أي ملفات جديدة للشركات المسجلة لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، سواء للمدير أو المرخص له، في حال ثبوت وقف أي ملفات قديمة خاصة بها، إلى حين تعديل الأوضاع القانونية لهذه الملفات.



• المقيمين بصورة غير قانونية:

132. تؤكد دولة الكويت على استخدام مصطلح "المقيمين بصورة غير قانونية" حيث لا يوجد في النظام القانوني المعمول به لدى دولة الكويت مصطلحات "عديم أو بدون الجنسية"، كما يعاملون معاملة الكويتي من حيث تقديم التسهيلات والامتيازات في كافة المجالات الإنسانية والاجتماعية ويعد استخراج جميع أنواع الوثائق المدنية حقاً ثابتاً لجميع الأشخاص، حيث بلغت أعداد الوثائق المدنية الصادرة في 2023: 1558 شهادة ميلاد، 281 شهادة وفاة، 728 عقود زواج، 502 عقود طلاق، 56 مراجعة زوجية، 12,946 إعلانات رسمية، 241 حصر وراثية.

133. أصدر في عام 2023 عدد 79,963 "بطاقة مراجعة" للمسجلين، وعدد 5,752 "بطاقة ضمان صحي" لغير المسجلين، للانتفاع من خدمات التعليم والعلاج المجانية.

134. بلغت أعداد التوظيف لفئة المقيمين بصورة غير قانونية لعام 2023 في القطاع العام (3,507 شخصاً) وفي مؤسسة البترول الكويتية (441 شخصاً)، وما يقارب من 970 موظفي في الجمعيات التعاونية، ويبلغ عدد منتسبي وزارة الدفاع من العسكريين والمهنيين ما يقارب من (5,036 شخصاً).



135. يُدرج الطلاب من فئة المقيمين بصورة غير قانونية في المدارس الحكومية مجانًا، حيث بلغ عددهم في العام الدراسي 2023 – 2024 (35,758 طالبًا)، ويتكفل "الصندوق الخيري للتعليم" الحكومي بالمصاريف الدراسية ورسوم الكتب الدراسية في المدارس الخاصة والتي بلغت في العام الدراسي 2023-2024 (6.921.500 د.ك)

• نشر ثقافة حقوق الإنسان والتدريب وبناء القدرات:

136. تُولي دولة الكويت اهتمامًا كبيرًا بتعزيز حقوق الإنسان ضمن رؤيتها التنموية "كويت جديدة 2035". حيث تتضمن الخطة مشروع "تعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الإنسان"، يهدف إلى عقد ندوات ودورات متخصصة في مجال حقوق الإنسان داخل الكويت سنويًا، وقد أدرجت وزارة الخارجية موادًا تدريبية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في برامج معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي للمتدربين للالتحاق بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي، كما أقامت وزارة الخارجية عددًا من ورش العمل كما هو مبين أدناه:

- ورشة عمل حول "خطة تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان" 8-10 مارس 2022، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- حلقة نقاشية لمتابعة ما تم تنفيذه من توصيات الصادرة عن اللجان الأمم المتحدة المعنية بمتابعة تقارير دولة الكويت ذات الصلة بحقوق الإنسان، قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان للجنة أعداد التقارير الدولية لدولة الكويت، بتاريخ 12 مارس 2023 .



- ورشة عمل اقليمية رفيعة المستوى لصالح مسؤولي إدارات حقوق الانسان في وزارات الخارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال 13-14 مارس 2023.
- ورشة عمل بعنوان "متابعة التوصيات التي يقدمها خبراء الأمم المتحدة في الهيئات التعاقدية" (الاتفاقيات) لتسهيل إعداد التقارير" بالتعاون مع المفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، خلال 28-31 يناير 2024.
- دور الدبلوماسيين في التعريف وحماية ومساعدة ضحايا الإتجار بالبشر، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، خلال 6-7 فبراير 2024.
- تعزيز قدرات مجموعة من الخبراء باللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، مارس 2024.
- ورشة عمل تعريفية "بقرار مجلس الأمن رقم 1325 المعنون بالمرأة والسلام والأمن، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، خلال 22-23 أبريل 2024.
- ورشة عمل تحت عنوان "تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين" بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، خلال 24-25 أبريل 2024.



- ورشة عمل تدريبية لرفع كفاءة أعضاء اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان عند مناقشة تقرير اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خلال 5-7 مايو 2024.
- ورشة عمل حول "رفع كفاءة أعضاء اللجنة الوطنية الدائمة لمناقشة التقرير الوطني حول اتفاقية مناهضة التعذيب"، بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خلال 16-17 سبتمبر 2024.
- ورشة عمل حول "رفع كفاءه أعضاء اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد تقارير دولة الكويت الوطنية للاستعداد لتقديم التقرير الوطني لآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان"، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خلال 18-19 سبتمبر 2024.
- المؤتمر الخمسون بعنوان "المبادرة المحلية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان.. الإشكاليات والحلول"، بالتعاون مع جامعة الكويت، خلال الفترة 13-14 أكتوبر 2024.
- دورة تدريبية إقليمية بعنوان "التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان" لفائدة المعنيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون بين مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، خلال الفترة 18-21 نوفمبر 2024.



- ورشة عمل بعنوان "الكويت وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" من تقديم عضو لجنة الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة السيدة/ الرحاب بورسلي. خلال 9-10 ديسمبر 2024.
- هذا وتحتفل وزارة الخارجية بيوم المرأة في العمل الدبلوماسي 24 يونيو من كل عام، منذ اعتماد هذا اليوم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يسلط الضوء على دور المرأة الكويتية في المجال الدبلوماسي لاسيما في المحافل الإقليمية والدولية.
- كما تحرص وزارة الخارجية لإحياء ذكرى العديد من الأيام الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بدءاً من اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ويوم المرأة العالمي، ويوم العمال العالمي، واليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر وغيرها.
- 137. قامت وزارة الداخلية بتكثيف البرامج والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان لأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، حيث نظمت حوالي 11 دورة تدريبية خلال الفترة من 2021 إلى 2024، نوجزها على النحو التالي:
- إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وحقوق الإنسان في إطار العمل الأمني، وفي مجال التحقيقات الجنائية والإلكترونية في قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ومساعدة المستجدين الأوائل في التعرف وحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص،



وذلك بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية IOM، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC.

- ورشة عمل حول الاحتياجات الإنسانية لنزلاء السجون (القواعد الإنسانية لحقوق الإنسان - الاحتياجات الإنسانية والإجراءات والواجبات في التعامل مع النزلاء)، وحقوق الإنسان في السجون (مفهوم حقوق الإنسان لنزلاء السجون - الإجراءات المتبعة في حفظ الحريات لنزلاء السجون).
- التعاون المشترك بين وزارة الداخلية والمكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، نتج عنه إقامة برنامج تعاون تدريبي في مجال حقوق الإنسان، وقد تم عقد أولى الدورات التدريبية للضباط من الرتب المتوسطة في شهر نوفمبر عام 2024 حول حقوق الإنسان وإنفاذ القانون.
- إقامة العديد من الدورات التدريبية حول "الاستعداد لحالات الطوارئ" ذلك بغية اعداد الخطط الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ، بما فيها حالات النزوح القسري سواء الناجمة عن الكوارث أو الحروب أو تلك المتعلقة بتغير المناخ، وذلك بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، في دولة الكويت.



138. إيماناً بالأهمية التي توليها الدولية بشأن المرأة، تحتفل دولة الكويت في يوم 16 مايو من كل عام بيوم المرأة الكويتية، وهو اليوم الذي يصادف نيل المرأة لحقوقها السياسية (انتخاباً وترشيحاً) منذ عام 2005، حيث تقيم العديد من الجهات في دولة الكويت احتفالات بهذا اليوم تكريماً وعرفاناً للدور الريادي الذي تلعبه المرأة في بناء ونهضة المجتمع، وبما يحقق التقدم والازدهار لدولة الكويت، وعلى سبيل المثال اقامت مؤسسة البترول الكويتية في 16 مايو 2024 احتفالية بمناسبة يوم المرأة الكويتية تحت عنوان (للكويت نساؤها) بالتعاون مع وزارة الخارجية، عقد مؤتمراً يسلط الضوء على المرأة الكويتية بعنوان (الكويت نحو الاستدامة)، خلال الفترة 12-13 مايو 2024، وخلال الاحتفال بهذا اليوم، اطلقت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية منصة بعنوان قيادات كويتية نحو التغيير، التي تساهم في توفير قاعدة بيانات شاملة للمرأة الكويتية القيادية صاحبة الإنجازات حتى يتسنى للجميع الاطلاع عليها.

139. تنهض وزارة الإعلام بمسؤوليتها، فخلال عام 2023-2024: أذيع 62 برنامجاً إذاعياً، وأنتج 43 برنامجاً تلفزيونياً حول قضايا جوهرية مثل: مكافحة العنف الأسري، حقوق الطفل، والمساواة بين الجنسين. كما بُث 57 مقطعاً توعوياً قصيراً في مختلف الوسائط لنشر وتعزيز حقوق الإنسان والتعامل السليم مع الأطفال والنساء، وتجدر الإشارة إلى أنه نُظمت 8 دورات متخصصة، لتأهيل الإعلاميين لمعالجة قضايا العنف الأسري بمهنية وأخلاقية. من جانب آخر، تُستثمر التكنولوجيا



والمنصات الرقمية، بتضمين منشورات تفاعلية موجهة للأطفال، لتبسيط مفاهيم حقوق الإنسان بأسلوب مبتكر وجذاب.

140. تلعب أيضاً وزارة الإعلام الكويتية دوراً حيوياً في مكافحة الإتجار بالأشخاص من خلال تنفيذ برامج شاملة تهدف إلى إذكاء الوعي في كافة الجهات المعنية. حيث قامت بتنظيم حملات توعية وتنقيف شاملة للمجتمع حول خطورة وأضرار الإتجار بالبشر، وذلك من خلال ورش عمل، ندوات، وحملات إعلامية توعوية تستهدف جميع شرائح المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة الإعلام بتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص. فضلاً عن تنظيم حملات توعية موجهة للشباب والشابات بشكل خاص لتعزيز الوعي بمخاطر الإتجار بالبشر وتعزيز دورهم في الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة.

141. تقوم النيابة العامة بدور محوري مهم كونها أمينة على الدعوى العمومية في موضوع التنقيف، حيث قامت بالنيابة ممثلة بأحد أعضائها بنيابة مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بالظهور على تلفزيون دولة الكويت وشرح قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وبيان العقوبات وطرق تقديم الشكوى والخدمات التي تقدمها النيابة العامة للضحايا، وهذا كله في سبيل الوصول لأكبر شريحة ممكنة. كما تم تعديل مسمى "نيابة العاصمة" في أبريل 2024 ليصبح "نيابة العاصمة ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين"، مع تكليفها بالتحقيق والتصرف في الجرائم المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وفقاً للقانون رقم



91 لسنة 2013، وذلك في خطوة تعكس التزام دولة الكويت بواجباتها الوطنية والدولية في هذا الشأن.

142. اعتمد معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية نهجاً رائداً في مجال التدريب القضائي والقانوني، حيث يركز على تطوير الكوادر الوطنية من خلال برامج تدريبية متخصصة. من أبرز هذه البرامج "التدريب المستمر"، الذي يُعنى بتنظيم برامج قصيرة لا تتجاوز مدتها شهراً، تُصمم وفق احتياجات الجهات الحكومية وتستهدف الموظفين ذوي الخبرة الوظيفية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المعهد برنامج "التدريب التأسيسي"، الذي يهدف إلى تأهيل فئات حديثة التعيين للاضطلاع بوظائف ذات طبيعة خاصة، ويمتد هذا البرنامج لفترة تتراوح بين سنة إلى سنتين، ومن أبرز الفئات المستفيدة منه أعضاء النيابة العامة.

143. في إطار تعزيز جهود مكافحة الاتجار بالبشر، ينظم المعهد دورات تدريبية متخصصة تستهدف الجهاز القضائي وموظفي إنفاذ القانون. ومن ذلك عقد دورتين تدريبيتين في عام 2021 حول نظام الإحالة الوطنية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الدائمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والأمانة العامة للتخطيط والتنمية، والمنظمة الدولية للهجرة. تهدف هذه الدورات إلى التعرف المبكر على ضحايا الاتجار وإحالتهم إلى الجهات المناسبة.



144. هذا ورغم أن الاتجار بالنساء والفتيات ليس ظاهرة في دولة الكويت، فإن الدولة تواصل جهودها الحثيثة لمكافحته والحد منه بشكل كامل. وتضطلع اللجنة الوطنية الدائمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بدور رئيسي في هذا السياق، حيث تضم جهات حكومية متعددة، منها وزارات الداخلية، الصحة، العدل، الشؤون الاجتماعية، الإعلام، والخارجية. ومن أبرز إنجازات اللجنة إطلاق نظام الإحالة الوطنية في ديسمبر 2019، وتوقيع وزارة العدل إعلان نوايا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ديسمبر 2023، ومذكرة تفاهم في يوليو 2024 لتعزيز الشراكة الفنية والاستشارية وتبادل الخبرات الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر.

145. كما تسعى اللجنة إلى نشر الوعي بين مختلف فئات المجتمع، مستمدة ذلك من القيم الدينية والأخلاقية، مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. وقد دشنت وزارة العدل صفحة إلكترونية خاصة عبر الموقع الرسمي للوزارة، إلى جانب إطلاق حسابات اللجنة الوطنية على منصات التواصل الاجتماعي (X) و (Instagram) تحت اسم المستخدم @NCSTS_KUWAIT ، كما دعت اللجنة المواطنين والمقيمين للإبلاغ عن جرائم الاتجار بالبشر عبر الخط الساخن (112) أو من خلال البريد الإلكتروني ATH@MOI.GOV.KW. وفي سياق جهودها، أنشأت الهيئة العامة للقوى العاملة مراكز إيواء متخصصة لتوفير مأوى آمن لضحايا الاتجار بالبشر، تقدم من خلالها خدمات قانونية ونفسية وصحية وغذائية، فضلاً عن برامج إعادة التأهيل. وتخضع هذه المراكز لإشراف فني وأمني على مدار الساعة لضمان سلامة النزلاء.



146. قامت اللجنة بوضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين إطار استراتيجي 2023 – 2028 وتقوم على أربع أهداف رئيسية ذات أولويات استراتيجية على النحو التالي:

الأولويات الاستراتيجية	الهدف
• رفع الكفاءات وبناء القدرات • زيادة مستوى التوعية بالمخاطر • مواجهة فرص العمل الاحتيالية	الوقاية
• رفع كفاءة مقدمي الحماية • تقديم الدعم والمساعدة المباشرة للضحايا	الحماية
• تطوير الإطار القانوني والتشريعي لجرائم الاتجار بالأشخاص • تطوير آليات العمل القضائي للتمكين من الإبلاغ عن الجرائم	الملاحقة القضائية
• البيانات والبحوث والدراسات • تعزيز التعاون الدولي بما يحقق الأهداف • تعزيز الاستشارة	القضايا الشاملة



147. من المهم تسليط الضوء على تفعيل نظام البلاغ الإلكتروني وفكرة هذا البلاغ هو تسهيل تقديم الشكاوى بالنسبة للضحية، حيث أنه متاح بأكثر من لغة، فضلاً عن وجود البلاغ بموقع النيابة العامة الرسمي الذي يحتوي على أعلى درجات الخصوصية والسرية والأمان، وعند ورود البلاغ الى النيابة العامة يتم التواصل مع الضحية ومباشرة إجراءات التحقيق، الذي يتيح إمكانية تقديم البلاغات من خارج حدود الإقليم، ويرتبط هذا النظام بكافة الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص، مما يساهم في تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات المختصة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز التعاون الدولي من خلال شراكة استراتيجية مع الأمم المتحدة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما يدعم جهود الكويت في التصدي لهذه الظاهرة.

148. رغم انخفاض عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص بشكل ملحوظ، تواصل دولة الكويت بذل جهودها المستمرة للحفاظ على السيطرة على هذه الجرائم. وتأكيداً على ما سلف، لم تدخر دولة الكويت جهداً في تقديم برامج توعوية وتدريبية موجهة إلى الجهات المعنية بإنفاذ القانون. حيث يقوم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بدور بارز في تنظيم برامج تدريبية متخصصة تستهدف الجهاز القضائي، موظفي إنفاذ القانون، ومؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان. وتشمل هذه البرامج وظائف إشرافية في مجالات متعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بهدف بناء قدرات وطنية متخصصة في هذا المجال. ومن أبرز هذه البرامج:



رقم	اسم الدورة	تاريخ الانعقاد	الجهة المستفيدة	عدد المستفيدين
1	دور أعضاء السلطة القضائية في مكافحة الاتجار بالأشخاص	2019/3/6-4	النيابة العامة	8
2	دور أعضاء السلطة القضائية في مكافحة الاتجار بالأشخاص	2019/4/11-9	النيابة العامة	11
3	جريمتي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفقا للقانون رقم 91 لسنة 2013	2022/12/212	النيابة العامة	28
4	جريمتي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفقا للقانون رقم 91 لسنة 2013	2023/1/19	النيابة العامة	20
5	قانون العنف الأسري	2023/3/ 20 - 19	إدارة الاستشارات الأسرية	10
6	قانون الحماية من العنف الأسري	2023/5/2	النيابة العامة	26
7	قانون العنف الأسري	2023/9/25 و 24	إدارة الاستشارات الأسرية	21
8	قانون الحماية من العنف الأسري	2023/10/8	النيابة العامة	12
9	جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات القضائية	2023/11/16	النيابة العامة	22



10	إدارة الاستشارات الأسرية	2023/3/ 20-19	قانون العنف الأسري	10
31	النيابة العامة	2023/5/16	مصالحة الطفل الفضلى خلال مرحلة التحقيق والمحاكمة بموجب القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية	11
36	النيابة العامة	2023/6/12	تطبيقات متقدمة في التحقيق بقضايا الأحداث	12
21	إدارة الاستشارات الأسرية	2023/9/25 - 24	قانون العنف الأسري	13
21	النيابة العامة	2024/2/5	قانون الحماية من العنف الأسري	14
24	النيابة العامة	2024/1/11	التطبيقات العملية في التحقيق في جرائم الأحداث	15
25	للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة	2024\2023	جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات القضائية	16
25	للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة	2024\2023	جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات القضائية	17



25	للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة	2024\2023	جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات القضائية	18
25	للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة	2024\2023	جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات القضائية	19
20	وزارة العدل- وزارة الداخلية- الهيئة العامة للقوى العاملة	2024/11/19-17	نظام الإحالة الوطنية لتطبيق قانون الأمم المتحدة	20
10	إدارة الاستشارات الأسرية	2023/3/20 و 19	قانون العنف الأسري	21
26	النيابة العامة	2023/5/2	قانون الحماية من العنف الأسري	22
21	إدارة الاستشارات الأسرية	24 - 2023/9//25	قانون العنف الأسري	23
12	النيابة العامة	2023/10/8	قانون الحماية من العنف الأسري	24
22	النيابة العامة	2023/11/16	جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات القضائية	25

10	إدارة الاستشارات الأسرية	19 و 2023/3/20	قانون العنف الأسري	26
----	-----------------------------	-------------------	--------------------	----



31	النيابة العامة	2023/5/16	مصلحة الطفل الفضلي خلال مرحلة التحقيق والمحاكمة بموجب القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية	27
36	النيابة العامة	2023/6/12	تطبيقات متقدمة في التحقيق بقضايا الأحداث	28
21	إدارة الاستشارات الأسرية	- 24 2023/9/25	قانون العنف الأسري	29
24	النيابة العامة	2024/1/11	التطبيقات العملية في التحقيق في جرائم الأحداث	30
	النيابة العامة	2023/11/22	قانون حماية الطفل	31
	النيابة العامة	2024/4/23	قانون حماية الطفل	32
634			الإجمالي	



149. لم تكتف وزارة العدل بعقد وتنظيم الدورات التدريبية متمثلة في معهد الدراسات القضائية والقانونية في المجالات المعنية بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بل قامت بالمشاركة في عدة دورات تدريبية مقدمة من عدة جهات محلية، وإقليمية، ودولية منها:

رقم	الجهة	بالتعاون مع	تاريخ الانعقاد	الحدث	عدد المستفيدين
1	وزارة الداخلية	بيت الأمم المتحدة للهجرة المنظمة الدولية	2024/2/15-11	دورة التحقيقات الجنائية والإلكترونية في قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين	30
2	وزارة الخارجية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدى دول مجلس التعاون الخليجي	2024/2/21-20	دورة تدريبية (تعزيز قدرات مجموعة الخبراء المركزية باللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين) تستهدف الكوادر التابعة للجهات أعضاء اللجنة الوطنية	50
3	وزارة الداخلية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات	2024/3/6-5	دورة تدريبية (منع جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين)	50



	ومكافحتها) للكوادر التابعة للجهات أعضاء اللجنة الوطنية		والجريمة لدى دول مجلس التعاون الخليجي		
19	دورة تدريبية (جريمة الاتجار بالأشخاص والاستباقية في التعرف على هوية الضحايا والموظفين المختصين بالتعامل مع العمال)	2024/3/3 حتى 2024/5/7		الهيئة العامة للقوى العامة	4
5	دبلوم (اختصاصي في مكافحة الاتجار بالبشر) للسادة مرشحي الجهات أعضاء اللجنة الوطنية	2024/9/23 حتى 2024/11/8	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدى دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع معهد دبي القضائي	وزارة العدل	5
154			الإجمالي		



● التحديات:

150. إن سوق العمل في دولة الكويت يعتبر من الوجهات الجاذبة للعمالة المتعاقدة، حيث تستقطب الدولة أعداد كبيرة جداً من العمال الأجانب الذين يحملون ثقافات مختلفة.

151. هناك تحدي لا يزال يواجه سوق العمل في دولة الكويت يتمثل في عدم وعي العمالة الوافدة بحقوقها وواجباتها أو حتى بالقوانين والأعراف المعمول بها في دولة الكويت قبل وصولهم إليها، حيث تتخذ دولة الكويت العديد من الخطوات العملية لمواجهة هذا التحدي، تمثلت في إبرام العديد من مذكرات التفاهم الثنائية مع الدول المرسلة للعمالة في مجال استقدام وعمل الأيدي العاملة، وتقوم دولة الكويت بحملات توعوية بعدة لغات للعمال، سواء في مواقع التواصل الاجتماعي، أو عن طريق توزيع منشورات عليهم عند وصولهم إلى مطار الكويت، حيث يقع على الدول المرسلة للعمالة الجزء الأكبر من توعية وتنقيف عمالها المتوجهين للعمل في الخارج بهذا الخصوص.

152. تسعى دولة الكويت لوضع خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، لا تزال في طور بناء القدرات، والسعي للاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الفضلى لوضع الخطة الوطنية.



• التعهدات الطوعية:

153. مواصلة الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ورؤية دولة الكويت 2035، لاسيما الأهداف ذات الصلة بحقوق الإنسان.

154. مواصلة التعاون البناء وخلق الشراكات مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

156. تقديم التقارير الدورية ومراجعتها لهيئات المعاهدات التابعة للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، تأكيداً منها للعمل على تحسين حالة حقوق الإنسان.

157. الاستمرار في دعم مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت، وتحقيق التعاون البناء معهم، واعطائهم الدور الهام والحيوي لتعزيز حالة حقوق الإنسان.

158. مواصلة المساعي والجهود الوطنية التي تسهم في الارتقاء والنهوض بحقوق الإنسان وإعمالها بصورة شاملة بما يتوافق مع القوانين والتشريعات الوطنية.

159. إعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان.



● الخاتمة:

160. تؤكد دولة الكويت وهي تقدم تقريرها الدوري الثاني الشامل على مواصلة جهودها وسعيها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والوفاء بها، وذلك في إطار تشريعاتها وقوانينها الوطنية والتزاماتها الدولية، والعمل على مواصلة تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة بما في ذلك نشر ثقافة حقوق الإنسان.

- انتهى -